الثنائية النحوية والحالة الإعرابية في النحو العربي

للدكتور/ مفرح السيد سعفان
كلية الآداب / جامعة المنوفية

مفرح السيد عبد البر سعفان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه ومَن والاه . وبعـــد :

فإن هذا البحث يتناول العلاقة بين ظاهرة الثنائية النحوية والحالة الإعرابية في النحو العربي .

والمقصود بالثنائية ـ على وجه العموم ـ أن يتلازم عنصران نحويان ملازمة تركيبية دائمة ، فلا يجوز لأحدهما أن يستغني عن الآخَر ، لفظا أو تقديرا ، فيكوِّنان معًا ما يمكن أن نطلق عليه الثنائية النحوية . والمتأمل في التراكيب النحوية في لغتنا العربية يلاحظ أن ظاهرة الثنائية النحوية هذه شائعة فيها ؛ فمنها ـ على سبيل المثال ـ : ثنائية المبتدأ والخبر ، وثنائية الفعل والفاعل ، وثنائية المضاف والمضاف إليه ، وغيرها ...

ـ فما أنواع هذه الثنائيات في الجملة العربية أو في النحو العربي بصفة عامة ؟

ـ وما العوامل المؤثرة فيها والتي تحدد نوعها ؟

ـ وما الخصائص التركيبية والدلالية لكل نوع منها ؟

ـ وهل لهذه الثنائية النحوية علاقة بالظاهرة الإعرابية أو هل لها تأثير في الحالة الإعرابية لعنصريها ؟

ـ وما طبيعة هذا التأثير ؟ وكيف يحدث ؟ وما أنواعه ؟

ـ وماعلاقة فكرة الثنائية هذه بنظرية العامل في تعليل الحالة الإعرابية ؟

مفرح السيد عبد البر سعفان

فقد كان فُصَحاء العرب من الشعراء العظماء والخطباء البلغاء في الجاهلية وصدر الإسلام ـ قبل وضع علم النحو العربي ـ يتحدثون بلسان عربي مبين ، بل كان كلامهم هو الحجة التي كان النحاة القدماء يعتمدون عليها في إرساء القواعد النحوية والصرفية ، إذ كان عصرُهم يُسمَّى عصرَ الاحتجاج اللغوي ، وكان هؤلاء الفصحاء من العرب الأوائل يرفعون المرفوع ، وينصبون المنصوب ، ويجرُّون المجرور ، ويجزمون المجزوم بما لديهم من ملَكة لغوية ، وسليقة عربية سوية ، وإذا أخطأ أحد في العربية حكموا بتخطئته ، وأرشدوه إلى الصواب ، ومع هذا كله لم نسمع عنهم أنهم وقعوا فيما وقع فيه النحاة ـ من بعدهم ـ من اختلاف في الرأي ، وتعدد في المذاهب في تعليل الحالة الإعرابية . فلم تذكر لنا كتب الأخبار والآثار أن العرب القدماء أو الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ قد اختلفوا في تحديد عامل الرفع في الفعل المضارع ، أو عامل الرفع في المبتدأ والخبر ، أو عامل النصب في المفعول معه ، أو عامل النصب في التمييز، أو عامل الجر في المضاف إليه ، أو عامل الجزم في جواب الشرط ، وغير ذلك من المسائل الخلافية المتعلقة بتعليل وجود الحالة الإعرابية ، والتي تمتلئ بها المؤلفات النحوية . فهل يمكن العودة إلى هذا النهج الفطري في ضبط اللسان العربي بناءً على فكرة الثنائية هذه ؟ وهل يمكن أن تغني فكرة الثنائية هذه عن نظرية العامل؟

كل هذه التساؤلات السابقة مما يطمح هذا البحث إلى الإجابة عنه.

ومن ثم فإن هذا البحث ليس إلا مجرد محاولة لتحقيق الأهداف الآتية :

أولا : تأصيل ظاهرة الثنائية النحوية المؤثرة في الحالة الإعرابية ، والتفرقة بينها وبين غيرها من الثنائيات التركيبية في النحو العربي .

ثانيا : حصر أنواع هذه الثنائيات النحوية،وحصرالأنماط الفرعية لكل نوع منها.

ثالثا : دراسة الخصائص التركيبية والدلالية لكل نوع منها .

رابعا : دراسة العلاقة بين الثنائية النحوية والحالة الإعرابية ، واستنباط أهم القوانين التي تحكم هذه العلاقة .

خامسا : إعادة تقسيم أبواب النحو العربي وفقا لأقسام هذه الثنائيات النحوية .

ولذلك فقد تألَّف هذا البحث ـ بعد هذا التقديم ـ من مدخل تمهيدي ، وأربعة مباحث ، وتعقيب ، وخاتمة. وذلك على النحو الآتي :

ـ مدخل تمهيدي يتناول التعريف بمفهوم الثنائية النحوية وأنواعها في الجملة العربية .

ـ والمبحث الأول يتناول الثنائيات الكلية وأثرها في الحالة الإعرابية .

ويشتمل على : **ثنائيات الرفع ، وهي :**

ـ ثنائية المبتدأ والخبر .

ـ ثنائية الفعل والفاعل (أونائب الفاعل) .

ـ والمبحث الثاني يتناول الثنائيات الجزئية وأثرها في الحالة الإعرابية .

ويشتمل على :

١ــ ثنائيات الجر (أو الإضافة).

٢ــ ثنائيات التبعية (التوابع).

ـ والمبحث الثالث يتناول الثنائيات التي تتردد بين الجزئية والكلية .

ويتمثل ذلك في ثنائيات الجزم ، ويشتمل على :

١ــ ثنائية الجزم الجزئية .

٢ــ ثنائية الجزم الكلية .

ـ والمبحث الرابع يتناول ثلاثية النصب .

ـ والتعقيب : فيه تصور مقترح لإعادة تقسيم أبواب النحو وفقا لفكرة الثنائية .

ـ والخاتمة تشتمل على أهم ما توصل إليه البحث من نتائج .

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

مدخل تمهيدي : مفهوم الثنائية النحوية وأنواعها

من المعلوم أن العنصر النحوي لا يمكن أن يُستعمل مفردا أو منفردا ، بل لابد أن يُستعمل مركَّبا مع غيره من العناصر النحوية لفظا أو تقديرا ، والمتأمل فى العناصر النحوية في الجملة العربية يلاحظ أن كثيرا منها لا يستعمل إلا ثنائيا مع غيره من العناصر، أى يكون ملازما لعنصرٍ آخَرَ ، فلا يستغني أحدهما عن الآخَر، فيكوِّنان معا ما يمكن أن نطلق عليه المركب الثنائي النحوي أو الثنائية النحوية ، وهي تلك التي تتألَّف من عنصرين متلازمين ، لا يمكن لأحدهما أن يستغني عن الآخَر، وبينهما نوعٌ ما من الإسناد ، كليًّا كان أو جزئيا، مباشرا كان أو غير مباشر.

فالإسناد الكلي هو ما ترتب عليه إنتاج معنى كلي مفيد يَحسُن السكوت عليه، كإسناد الفعل إلى الفاعل ، وإسناد الخبر إلى المبتدأ ، أي يترتب عليه إنتاج جملة مفيدة

، فعلية كانت أو اسمية . والإسناد الجزئي هو ماترتب عليه إنتاج معنى جزئي يقوم مقام العنصر الواحد داخل الجملة ، كإسناد المضاف إلى المضاف إليه. والإسناد المباشر كما سبق ،والإسناد غير المباشر كإسناد التابع إلى متبوعه، فالعنصر المتبوع بصفة عامة يُعَدُّ في حكم المسند إليه ، والتابع له يُعَّد في حكم المسند .

وهذا الإسناد يترتب عليه خلق نوع من التلاحم أو الترابط التركيبي والدلالي بين طرَفي المركب الثنائي النحوي أو الثنائية النحوية ، ولكن هذا التلاحم أو الترابط ليس على درجة واحدة في كل الثنائيات النحوية ، بل هو متفاوت بين نوع وآخَرَ، ووفقا لمستوى هذا التلاحم بين طرفي الثنائية النحوية يتحدد مدى تأثير هذه الثنائية النحوية في إيجاد الحالة الإعرابية في عنصريها معا أو في أحدهما.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه ليس كل عنصرين متلازمين يُعدَّان مركبا ثنائيا نحويا حقيقيا، بل إن ثمة فرقا بين الثنائية النحوية والثنائية الدلالية ، فالثنائية النحوية - كما سبق أن ذكرنا - يُشترط فيها أن تشتمل على نوعٍ ما من الإسناد بين ركنيْها أو بين طرَفيْها ، أما الثنائية الدلالية فهي المشتملة على عنصرين متلازمين دلاليا ، ولكنها لا تشتمل على أي شكل من أشكال الإسناد بين طرَفيْها، ومنها على سبيل المثال ما يأتي:

١- **الفاعل والمفعول :** فهما وإن كان بينهما ارتباط دلالي - من حيث التعلق بوقوع الفعل - فهما لا يكوِّنان مركَّبا ثنائيا نحويا ؛ إذ ليس بينهما أيٌّ نوع من أنواع الإسناد. ففي قولنا مثلا: (فهم الطالبُ الدرسَ)، نجد عبارة (الطالبُ الدرسَ) لا تعد مركبا ثنائيا نحويا ؛ لأنه ليس بينهما أي نوع من أنواع الإسناد ، ولذلك فهذه الثنائية لا تأثير لها فى الحالة الإعرابية للعنصرين.

٢- **الحال وصاحبه :** ففي قولنا مثلا: (جاء الطالبُ مسرورًا) ، نجد عبارة (الطالبُ مسرورًا) لا تعد مركبا ثنائيا نحويا.

٣- **التمييز والمميَّز:** ففي قولنا مثلا : (اشتريت أردبًّا قمحا) ، نجد عبارة (أردبًّا قمحًا) لا تعد مركبا ثنائيا نحويا.

٤ــ المستثنى والمستثنى منه : ففي قولنا مثلا : (نجح الطلابُ إلا طالبًا)

نجد عبارة (الطلابُ إلا طالبا) لا تعد مركبا ثنائيا نحويا.

٥ــ الموصـــول وصلتـــه : سواء أكان الموصول اسميا أم حرفيا ، فهما وإن كانا يكوِّنان معًا مركبا ثنائيا يقوم مقام العنصر الواحد في الجملة ، فليس بينهما أي نوع من أنواع الإسناد ، ولذلك فهما لايُعدَّان مركبا ثنائيا نحويا .

هذا ويمكن القول بأن العنصر النحوي في اللغة العربية لا يخلو من أن يكون واحدا من اثنين لا ثالث لهما ، فإما أن يكون عنصرا ثنائيا ، أي يمثِّل ركنا من ركني ثنائية نحوية ناتجة عن نوع ما من الإسناد بينهما ، وإما أن يكون عنصرا غيرَ ثنائي ، وتُعَد معظم العناصر النحوية من مرفوعات ومجرورات ومجزومات وتوابع في الأسماء والأفعال عناصر ثنائية .

وتتعدد أنواع الثنائيات في النحو العربي وتتباين أشكالها ،على النحو الآتي :

ـ فالثنائية النحوية من حيث الارتباط بالحالة الإعرابية الملازمة لها أربعة أنواع: فهناك ثنائية للرفع ، وثنائية للجر ، وثنائية للجزم ، وثنائية للتبعية .

ـ والثنائية النحوية من حيث طبيعة الإسناد بين طَرَفيْها نوعان اثنان: ثنائية كلية : وهي التي يكون الإسناد بين طرَفيها إسنادا كليا ، يتم به المعنى الكلي الأساسي للجملة . وثنائية جزئية : وهي التي يكون الإسناد بين طرَفيها إسنادا جزئيا ، أي يجعل من العنصرين وحدة واحدة تقوم مَقامَ العنصر الواحد داخل الجملة .

ـ والثنائية النحوية من حيث الاختصاص بالأسماء أو بالأفعال نوعان اثنان : ثنائية خاصة : أي تختص بواحدٍ منهما ، مثل ثنائية الجر ، فهي تختص بالأسماء، وثنائية الجزم ، فهي تختص بالأفعال . وثنائية عامة : أي يشترك فيها الأسماء والأفعال ، مثل ثنائية الرفع ، وثنائية التبعية.

ويمكن القول بأن كل ثنائية من هذه الثنائيات النحوية هي بمثابة دائرة كهربائية قطباها المسند إليه والمسند ، ولكن كل ثنائية منها لها طبيعتها الإسنادية الخاصة ، ولها خصائصها التركيبية والدلالية ، ولها تأثيرها الخاص في عنصريْها أو في أحدِهما.

والمتأمل في هذه الثنائيات النحوية جميعا **يلاحظ أن ثمة قانونا عاما يحكمها،** يتمثل في أنه إذا كانت الثنائية كليةً ـ أي كان الإسناد فيها كليًّا يتم به المعنى الكلي للجملة ـ كان تأثيرها كذلك كليًا في عنصريها معا ، فتكون الحالة الإعرابية فيهما واحدة ، وكأن هذه الثنائية الكلية تسعى بذلك إلى تحقيق قدر من التعادل أو التوازن بين عنصريها ، أو بين عمدتيْها ـ على حد تعبير النحاة القدماء ـ لتشير بذلك إلى أن العنصر الثاني مكمِّل للأول ـ المماثل له في الحالة الإعرابية ـ في إتمام دائرة الإسناد الكلي ، الذي به تتحقق الفائدة، ويتم المعنى الكلي الأساسي للجملة .

وإذا كانت الثنائية جزئية ـ أي كان الإسناد فيها جزئيا يجعل من العنصرين وحدة واحدة تقوم مقام العنصر الواحد داخل الجملة ـ كان تأثيرها كذلك جزئيا فى العنصر الثاني فقط ، وكأنها بذلك ترمز إلى معناها الجزئي داخل الجملة ، كما سيتضح لنا ذلك بالتفصيل في دراستنا لهذه الثنائيات .

ولكن قبل أن ننتقل إلى دراسة هذه الثنائيات تجدر بنا الإشارة إلى أن بعض اللغويين المحدثين قد فطنوا إلى أهمية ظاهرة التلازم بين العناصر النحوية ، حيث أشار إليها الدكتور تمام حسان ، وعرَّفها بأن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصرا آخَرَ ، وعَّدها ـ رحمه الله ـ شكلا من أشكال ظاهرة التضام، وذكر سيادته بعض أمثلة للعناصر المتلازمة في النحو ، فذكر منها الموصول وصلته ، والمبهم وتمييزه ، وواو الحال وجملة الحال ، وحرف العطف والمعطوف وغير ذلك. (حسان ،١٩٩٤، ص ٢١٧ ــ٢٢٢)

ومن ثم فلم يشر سيادته إلى مصطلح الثنائية النحوية، ولم يفرِّق بين هذه الثنائية النحوية التي تؤثر في إيجاد الحالة الإعرابية ، والثنائية الدلالية التي لا تأثير

لها في الحالة الإعرابية ، كما لم يفصِّل القول في أنواع هذه الثنائيات النحوية ، وخصائصها التركيبية والدلالية ، ومدى تأثيرها في أبواب النحو المختلفة.

المبحث الأول : الثنائيات الكلية وأثرها في الحالة الإعرابية

وهي تلك الثنائيات التي يتم بها المعنى الكلي الأساسي للجملة ، ويحسن السكوت عليها ، أي يترتب عليها إنشاء جملة مفيدة ، اسمية كانت أوفعلية . وتتمثل فيما يمكن أن نطلق عليه : **ثنائية الرفع (أو ثنائية الإسناد الكلي أو ثنائية العُمَد)** .

وتشتمل هذه الثنائية على شكلين اثنين من الثنائيات النحوية :

١ـ ثنائية الجملة الاسمية ، فهي ثنائية كلية اسمية ، تتألف من المبتدأ والخبر، وفيها يُسند الخبر إلى المبتدأ إسنادا كليا يتم به معنى الجملة الاسمية .

٢ــ ثنائية الجملة الفعلية ، فهي ثنائية كلية فعلية ، تتألف من الفعل والفاعل (أونائب الفاعل)، وفيها كذلك يُسند الفعل إلى فاعله إسنادا كليا يتم به معنى الجملة الفعلية . ولذلك فقد أحسن النحاة العرب القدماء عندما أطلقوا على هذه المصطلحات الأربعة مصطلح (العُمدة) ، بمعنى أنه العنصر الذي لا يمكن الاستغناء عنه في الجملة ، فالمبتدأ لا يستغني عن الخبر، والفعل لا يستغني عن الفاعل ، ولذلك يمكننا أن نطلق على هذه الثنائية الكلية أيضا مصطلح (ثنائية العُمَد).

ومن ثم فإن ثنائية الرفع هذه يندرج تحتها التراكيب النحوية الآتية :

أولا : باب الجملة الاسمية بصورها الثلاث الرئيسة ، وهي :

١- مبتدأ + خبر .
٢- مبتدأ (وصف) + فاعل سد مسد الخبر .
٣- مبتدأ (اسم مفعول) + نائب فاعل سد مسد الخبر .

ثانيا : باب الجملة الفعلية بصورتيها الرئيستين :
١- فعل مضارع مرفوع (مبني للمعلوم) + فاعل .
٢- فعل مضارع مرفوع (مبني للمجهول) + نائب فاعل .

أما الفعل الماضي وفعل الأمر مع الفاعل ، فمع أنهما يندرجان تحت هذه الثنائية الفعلية الكلية ، فهما غير قابلين للتغير الإعرابي بحكم الوضع ؛ لأنهما قد وُضِعا مبنيين .

ويمكن القول بأن الجملة الاسمية والجملة الفعلية هما ـ في الواقع ـ وجهان مختلفان لعملة واحدة ؛ وذلك لأنهما شكلان مختلفان لثنائية نحوية واحدة ، هي ثنائية الرفع ، أو ثنائية الإسناد الكلي ، أو ثنائية العُمَد . وعليه فإن الفاعل في الجملة الفعلية يُعَد نظير المبتدأ في الجملة الاسمية ؛ فكلاهما المسند إليه في جملته ، والفعل في الجملة الفعلية يُعد نظير الخبر في الجملة الاسمية ؛ فكلاهما المسند في جملته . ويمكننا أن نُجمل أهم الخصائص الدلالية والتركيبية لثنائية الرفع هذه فيما يأتي :

أولا : أنها ثنائية كلية ، بمعنى أنها يتم فيها إسناد أحد عنصريْها إلى الآخَر إسنادا كليا يتم به المعنى الكلي الأساسي للجملة .

ثانيا : أنها ثنائية عامة ؛ لأنها تعم الجملتين الاسمية والفعلية ، كما أن حالة الرفع الإعرابية تعم الاسم والفعل المضارع ، ولا تختص بأحدهما .

ثالثا : لايجوز على وجه الإطلاق لأحد العنصرين أن يستغني عن الآخَر ، فلا بد من ذكرهما لفظا أو تقديرا ، فالمبتدأ لايستغني عن الخبر، والفعل لا يستغني كذلك عن الفاعل ، وعليه فإنه إذا حُذِفَ أحد هذه العناصر الأربعة فقد وجب تقديره .

رابعا : يجوز الفصل بين عنصريها بعناصر داخلية أخرى ، إذ يجوز الفصل بين المبتدأ والخبر، كما يجوز الفصل بين الفعل وفاعله .

خامسا: نظرا لأن هذه الثنائية ثنائية كلية ، فإن تأثيرها الإعرابي يمتد ليشمل العنصرين معا (المسند إليه والمسند) ، فتُلزِمهما معًا حالة الرفع . ومن ثم فإن رفع المسند إليه هنا مجرد علامة تدل على أنه الطرَف الأول من طرَفَي هذه الثنائية الكلية ، كما أن رفع المسند هنا أيضا مجرد علامة تدل على أنه الطرَف الثاني المكمِّل لهذا الطرَفِ الأولِ المرفوعِ ، في إتمام دائرةِ الإسناد الكلي الجامعة بينهما ، والتي بها تتحقق الفائدة.

ومن ثم فإن المبتدأ والخبر ـ في الجملة الاسمية ـ مرفوعان ؛ لأنهما يكوِّنان معا ثنائية نحوية كلِّية ، تتم بها دائرة الإسناد الكلي في الجملة الاسمية ، ولأن كل واحد منهما يُعد طرَفا من طرَفي هذه الثنائية الكلية ، وبدونه لا تكتمل هذه الدائرة الجامعة بينهما ، فهذه الثنائية ـ بما تشتمل عليه من خصائص إسنادية تركيبية ودلالية ـ هي التي ألزمت عنصريها ـ عرفا واستعمالا ـ حالةَ الرفع . ومن ثم فإن أحدهما ليس عاملا في الآخَر ، بل إن هذه الثنائية النحوية الكلية التي جمعت بينهما هي التي ألزمتهما معًا حالة الرفع ، وذلك وفقا لقانون عمل الثنائيات الكلية الذي سبقت الإشارة إليه .

وعلى هذا يمكن أن يزول كل هذا الخلاف وهذا الجدال الذي أُثير بين النحاة القدماء بخصوص قضية عامل الرفع في المبتدأ والخبر (ابن الأنباري ، ١٩٩٣، ج١/ ص ٤٤ ــ٥١) ، وبخاصة أنها قضية لايترتب عليها أي حكم تطبيقي ، إذ هي ترتبط بفلسفة النحو أكثر من ارتباطها بعلم النحو .

وكذلك الفاعل (أونائبه) مع فعله المضارع المرفوع في الجملة الفعلية . فكلاهما مرفوعان بسبب اشتراكهما معا في هذه الثنائية الكلية الفعلية ، التي يتم بها المعنى الكلي الأساسي للجملة الفعلية ، ولأن كل واحد منهما يُعد ركنا من ركني هذه الثنائية الكلية ، وبدونه لا تكتمل دائرة الإسناد الكلي الجامعة بينهما ، فهذه الثنائية التي جمعت بينهما هي التي ألزمتهما معًا ـ عرفا واستعمالا ـ حالةَ الرفع .

ولذلك يمكن القول بأن حالة الرفع هي الأصل في إعراب الفعل المضارع ، لأنها هي الحالة التي تلزمه عند إسناده إلى الفاعل ، وتلحقه بدون أي تأثير من أي عامل

لفظي خارجي ؛ وذلك لأن البسيط قبل المركَّب ، كما يقرر النحاة القدماء .فإذا رُكِّبَ الفعل المضارع – في ثنائية - مع أداة نصب أو أداة جزم فإنه يتحوَّل عن هذا الأصل - الذي هو الرفع - إلى حالة النصب أو حالة الجزم .

ومن ثم فإن الفعل المضارع - بناءً على فكرة الثنائية هذه - ليس مرفوعا لوقوعه موقع الاسم كما ذهب البصريون ، وليس مرفوعا لخلوِّه من الناصب والجازم كما ذهب الكوفيون (ابن الأنباري ، ١٩٥٧، ص٢٧ــ ٢٩ ، ١٩٩٣، ج٢/ ص٥٥٠ – ٥٥٥ ؛ الأشموني ، د.ت. ، ج ٣ / ص ٢٧٧) .

لأن هذه الآراء تجعل الفعل المضارع عنصرا مفردا ومجردا من الثنائية النحوية له مع فاعله ، والتي لا تفارقه أبدا في الاستعمال . بل إنه مرفوع لاشتراكه مع الفاعل في هذه الثنائية الفعلية الكلية، التي تُلزم عنصريها الرفع ، مثلما كان الخبر- وهو نظيره في الجملة الاسمية - مرفوعا لاشتراكه مع المبتدأ في الثنائية الاسمية الكلية التي تُلزم عنصريها الرفع ؛ لأن كلتا الجملتين (الفعلية والاسمية) ما هما إلا شكلان مختلفان لثنائية نحوية واحدة ، هي ثنائية الإسناد الكلي .

سادسا : يجوز التقديم والتأخير لكلا العنصرين فيهما ، إذ يجوز تقديم الخبر على المبتدأ في الجملة الاسمية ، كما يجوز- فيما أرى - تقديم الفاعل على الفعل في الجملة الفعلية ؛ لأن الجملتين الاسمية والفعلية - كما سبق أن ذكرنا - شكلان مختلفان لثنائية نحوية واحدة ، ومن ثم فهما يخضعان لقانون واحد ، فكما يجوز - بإجماع النحاة - تقديم الخبر على المبتدأ في الجملة الاسمية ، فكذلك يجوز تقديم الفاعل على الفعل في الجملة الفعلية ، ومن ثم فإن فكرة الثنائية هنا تتفق مع ما ذهب إليه الكوفيون بخصوص جواز تقديم الفاعل على الفعل .

ولعل أجمل ثمرة يمكن أن تترتب ـ فيما أرى ـ على إجازة تقديم الفاعل على الفعل تتمثل في التخلص من هذا التكلف والتعسف في التقدير، وذلك بصفة خاصة عند إعراب الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط ، كما في قوله سبحانه ـ على سبيل المثال ـ :﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ** ﴾(التوبة ٦/٩). حيث يرى البصريون في إعراب (أحدٌ) هنا أنها فاعل لفعل محذوف ، يفسره الفعل المذكور بعده ، وأن جملة (استجارك) المذكورة هي جملة تفسيرية للفعل المحذوف ، وأن التقدير (وإن استجارك أحد استجارك) ، وذلك على أساس أن الشرط عندهم لايكون إلا بالفعل (ابن الأنباري ، ١٩٩٣، ج٢/ ص ٦١٥-٦٢٠ ؛ ابن يعيش ، د.ت. ، ج٩/ص٩) . فماذا علينا لو جعلنا الاسم المرفوع بعد أداة الشرط فاعلا مقدما للفعل المذكور بعده كما يرى الكوفيون ، وخلّصنا معنى الآية من هذا الإقحام الزائد في المعنى ، ومن هذا التكلف والتعسف في التقدير ، وبخاصة أن هذه الظاهرة من الظواهر الشائعة في الاستعمال العربي والنصوص العربية المختلفة ، ومن ثم فلا يحق للنحو أن يعترض عليها ويفرض عليها تأويله.

ويترتب على القول بجواز تقديم الفاعل على الفعل ، إحداث تغيير في نطاق الجملتين الاسمية والفعلية ، فيتم توسيع نطاق الجملة الفعلية ، لتشمل كل جملة مفيدة مشتملة على فعل ، سواء أكان مقدَّما على فاعله أم لا ، ومن جهة أخرى يتم تضييق نطاق الجملة الاسمية لتكون هي الجملة المفيدة المشتملة على اسمين فقط ، ولا تشتمل على فعل .

هذا ومما تجدرالإشارة إليه أن ثنائية الرفع هذه وغيرها من الثنائيات النحوية لاينعزل بعضها عن بعض في الجملة ، بل إنها غالبا ما يتفاعل بعضُها مع بعض، ويمكن أن تجتمع كلها أو بعضها في عنصر نحوي واحد ، فالمبتدأ مثلا يمكن أن تجتمع فيه ثنائية الرفع مع ثنائية الجر (أو الإضافة) مع ثنائية التبعية .

وذلك كما فى قولنا ـ على سبيل المثال ـ : كتابُ زيدٍ الجديدُ مفيدٌ .

فتركيب (كتابُ زيدٍ) يُعَد من ثنائية الإضافة .

وتركيب (كتابُ زيدٍ الجديدُ) يعد من ثنائية التبعية ، فالجديد نعت مرفوع للكتاب .

وتركيب (كتابُ زيدٍ الجديدُ مفيدٌ) من ثنائية الرفع الكلية .

وهكذا نجد كلمة (الكتاب) في الجملة السابقة قد اجتمعت فيها ثلاث ثنائيات نحوية.

المبحث الثاني : الثنائيات الجزئية :

وهي تلك الثنائيات النحوية التي تتألف من عنصرين متلازمين ، يقومان مقام عنصر واحد داخل الجملة ، ومن ثم فإن الإسناد بينهما يُعَد شكلا من أشكال الإسناد الجزئي ؛ لأنه لا يتم به المعنى التام للجملة ، بل يتم به معنى جزئي داخل الجملة . والثنائيات الجزئية ـ في النحو العربي ـ نوعان اثنان :

الأول يتمثل في : ثنائية الجر أو الإضافة.

والثاني يتمثل في : ثنائية التبعية .

أولا : ثنائية الجر (أو الإضافة أو الإسناد الإضافي):

وهي ثنائية جزئية خاصة بالأسماء ، فهي جزئية لأنها يترتب عليها إسناد جزئي بين العنصرين ، يتم به معنى جزئي داخل الجملة ؛ لأنها تجعل من عنصريها وحدة واحدة تقوم مقام العنصر الواحد داخل الجملة . ونظرا لأنها ثنائية جزئية فإنها تؤثر في العنصر الثاني فقط ، فتُلزِمه حالة إعرابية ثابتة لاتتغير، هي حالة الجر، ويبقى العنصر الأول خارج نطاق التأثير الإعرابي لهذه الثنائية، فتتغير حالته الإعرابية وفقا لموقعه التركيبي داخل الجملة الكبرى . ويندرج تحت هذه الثنائية شكلان اثنان من المركبات الثنائية النحوية في اللغة العربية ، وهما :

١- ثنائية تركيب الجار والمجرور.

٢- ثنائية التركيب الإضافي (المضاف والمضاف إليه) .

فالمضاف مسند إلى المضاف إليه إسنادا جزئيا، إذ يقومان معا مقام العنصر الواحد داخل جملة كبرى ، وكذلك تركيب الجار والمجرور، حيث إن حرف الجر يضيف معنى الفعل الذي قبله إلى الاسم الذي بعده ، ولذلك كان النحاة القدماء يطلقون على حروف الجر مصطلح حروف الإضافة (ابن يعيش ، د.ت. ، ج٢ / ص ١١٧). فالفعل الذي يتعلق به الجار والمجرور هو بمثابة العنصر المضاف ، فالعنصر الأول هنا في هذه الثنائية بمثابة المسند ، والعنصر الثاني بمثابة المسند إليه.

إذن فالإضافة في هذه الثنائية النحوية نوعان :

الأول : إضافة باستعمال أداة أو رابط بين عنصريها ، هو حرف الجر ، ويتمثل في تركيب الجار والمجرور .

و الثاني : إضافة بالمعنى ، أي بدون استعمال أداة أو رابط بين عنصريها ، ويتمثل في التركيب الإضافي .

ويمكننا إجمال أهم الخصائص التركيبية لهذه الثنائية النحوية فيما يأتي :

أولا : نظرا لأن ثنائية الجر هذه تربط بين عنصريها ، وتجعل منهما مركبا يقوم مقام العنصر الواحد في الجملة فإنها تخلق فيه نوعا من التلاحم اللفظي والتركيبي بين عنصريها ، فلا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في ضرورة (ابن الأنباري، ١٩٩٣، ج٢ / ص٤٢٧ــ ٤٣٦) ، كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور. ويمكن القول بأن التماسك اللفظي أوالتركيبي بين عنصري هذه الثنائية أقوى منه بين عنصري الثنائية الكلية السابقة (ثنائية الرفع)التي يتم بها معنى الجملة ، إذ يجوز الفصل بين عنصري الثنائية الكلية ، فيجوز الفصل بين المبتدأ والخبر كما يجوز الفصل بين الفعل والفاعل.

ثانيا: نظرا لقوة التماسك والتلاحم بين عنصري ثنائية الإضافة فإنه لا يجوز تقديم العنصر الثاني على الأول ، فلا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ، كما لا يجوز تقديم الاسم المجرور على حرف الجر .

ثالثا : وبسبب هذا التلاحم يكتسب المضاف من المضاف إليه كثيرا من خصائصه كالتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث (ابن هشام، بلا تاريخ ، ج٢ / ص ٥١٠ ــ ٥١٩ ؛ السيوطي ، ١٩٨٤ ، ج٢ / ص ٨٨ ــ ٨٩) ، كما نلاحظ في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ** ﴾ (الأعراف٥٦/٧) ، وغير ذلك .

رابعا : وبسبب هذا التماسك أيضا فإن الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها (السيوطي ، ١٩٨٤ ، ج١ / ص ٧٧) ، فالممنوع من الصرف مثلا إذا أضيف فإنه يعود إلى أصله فيُجر بالكسرة . والاسم المنقوص تُردُّ إليه ياؤه إذا أُضيف ، كما في قولنا : قاضي المحكمة ، وداعي الخير ، ومحامي المتهم .....

ولعل في هذا كله ما يشير إلى أن ثنائية الجر (أو الإضافة) تعد أقوى ثنائيات النحو العربي على الإطلاق من حيث التماسك اللفظي بين عنصريها .

ولذلك نلاحظ أنه إذا اجتمعت هذه الثنائية مع أي ثنائية أخرى في عنصر نحوي واحد فإن علامة الجر تغلب ـ في اللفظ ـ غيرها من العلامات .

فإذا اجتمعت مع ثنائية الرفع الكلية في عنصر نحوي واحد فإننا نجد علامة الجر تغلب علامة الرفع فى الظهور، وتبقى علامة الرفع مقدرةً فى المحل الإعرابي مثلما نلاحظ في الآيات الكريمة الآتية :

ـ قوله تعالى: ﴿ **وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ** ﴾ (البقرة ٢٥١/٢).فلفظ الجلالة هنا مضاف إليه مجرور لفظا بالإضافة ، مرفوع محلا على الفاعلية للمصدر(دفع) .

ـ قولـه سبحانه : ﴿ **أَن تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ** ﴾ (المائدة ١٩/٥). فـ(بشير) هنا اسم مجرور لفظا ، مرفوع محلا ، فاعل للفعل (جاءنا).

ـ قولـه تعالى : ﴿**هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ**﴾ (فاطر ٣/٣٥). فخالق هنا : مبتدأ مجرور لفظا بمِن ، مرفوع محلا .

كما أنه إذا اجتمعت ثنائية الجر مع حالة النصب في العنصر النحوي ، فإن علامة الجر تغلب علامة النصب في الظهور ، ، ويبقى الاسم منصوبا محلا ، كما في قولنا مثلا : « ما رأيت من أحد « .

ويمكننا أن نستنبط من ذلك قاعدة ، هي بمثابة القانون الذي لايتخلف ، وهي :

إذا اجتمعت ثنائية الجر مع غيرها من الثنائيات أو الثلاثيات النحوية في عنصر نحوي واحد فإن تأثير ثنائية الجر يغلب ـ في اللفظ ـ تأثير غيرها من الثنائيات ، ولكن يبقى تأثير الثنائيات الأخرى في المحل الإعرابي لهذا العنصر.

وبناءً على ما سبق يمكن القول بأن التركيب الإضافي وتركيب الجار والمجرور وجهان لعملة واحدة ، فكلاهما شكلان مختلفان لثنائية نحوية واحدة ، هي ثنائية الجر أو ثنائية الإسناد الإضافي ، وذلك مثلما كانت الجملتان الاسمية والفعلية شكلين مختلفين لثنائية نحوية واحدة هي ثنائية الإسناد الكلي . وعليه فالتركيب الإضافي ليس إلا امتدادا لتركيب الجار والمجرور ، ولذلك فالإضافة يمكن أن تتضمن معنى أي حرف من حروف الجر، ولا يقتصر معناها على اللام أو من أو في كما يذهب جمهور النحاة القدماء (ابن جني ، ١٩٨٦، ج٣/ ص ٢٦ ؛ الصيمري ، ١٩٨٢ ، ج١ / ص ٢٩٥ ــ ٢٩٦ ؛ ابن الأنباري ، ١٩٥٧ ، ٢٧٩) ، والاستعمال العربي يؤكد لنا ذلك .

فقد تتضمن الإضافة معنى الباء ، كما في تركيب (لمح البصر) في قوله تعالى : ﴿**وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ**﴾ (النحل ٧٧/١٦) فالأصل (كلمح بالبصر

) مثلما ورد في قوله سبحانه : ﴿**وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ**﴾ (القمر ٥٠/٥٤). وقد تتضمن الإضافة معنى (إلى) ،كما في تركيب(داعي الله) في قوله سبحانه :﴿**يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ**﴾ (الأحقاف ٣١/٤٦) ، أي : الداعي إلى الله . وتركيب (رسولكم) في قوله تعالى: ﴿ **قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ**﴾ (الشعراء ٢٧/٢٦) ، فالمعنى كما يظهر من السياق : (إن الرسول الذي أُرسل إليكم) ، وقد تتضمن معنى (على) كما في تركيب (مطر المنذرين) في قوله تعالى : ﴿ **وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا ۖ فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنذَرِينَ**﴾ (النمل ٥٨/٢٧) أي : المطر النازل عليهم ،وتركيب (حق توكله) في قوله صلى الله عليه وسلم: «لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير...» فالمعنى (حق التوكل عليه)، و تركيب (أمير المؤمنين) فمعناه : (الأمير على المؤمنين) ، وتركيب (والي مصر) أي : (الوالي على مصر) وتركيب (مشرف الحفل) أي : (المشرف على الحفل) . وقد تتضمن معنى (عن) كما في تركيب(حديث الجنود) في قوله تعالى: ﴿**هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْجُنُودِ**﴾ (البروج١٧/٨٥) أي : حديث عنهم ، وتركيب (نائب الفاعل) أي : النائب عن الفاعل ، وتركيب (وكيل النائب العام) أي : الوكيل عن النائب العام . وتركيب (وكيل العروس) أي : الوكيل عنها ، وغير ذلك .

هذا وقد اختلف النحاة القدماء في تحديد عامل الجر في المضاف إليه ، أهو الاسم المضاف أم حرف الجر المقدَّر الذي تتضمن الإضافة معناه (ابن يعيش ، د.ت. ، ج٢/ ص١١٧) ولكن بناءً على فكرة الثنائية هذه يمكن القول بأنه نظرا لأن ثنائية الجر (أوالإضافة) هذه ثنائية جزئية ، فإنها هي المؤثِّرة في العنصر الثاني منها ، فهي التي ألزمته ـ عرفا واستعمالا ـ حالة الجر، فهي التي ألزمت المضاف إليه حالة الجر ، كما ألزمت الاسم المجرور بعد حرف الجر حالة الجر ، لترمز بذلك إلى جزئية المعنى التركيبي المترتب على هذه الثنائية داخل الجملة ، وذلك وفقا لقانون عمل الثنائيات الجزئية .

ثانيا : ثنائية التبعية (الإسناد التبعي):

وهي ثنائية جزئية عامة ؛ فهي جزئية لأنها تتألف من عنصرين متلازمين ، يعودان ويرجعان إلى شيء واحد ، وهذا الشيء الواحد بمنزلة عنصر واحد داخل

الجملة . وهي ثنائية عامة ؛ لأنها تعم الاسم والفعل بجميع أشكالهما وأنواعهما ، وبجميع أحوالهما الإعرابية ، رفعا ونصبا وجرا وجزما .

ولكن ثمة فرقا بين ما يقبله الاسم من توابعَ ، وما يقبله الفعل ، ولذلك يمكننا تقسيم ثنائية التبعية هذه إلى قسمين اثنين :

الأول : ثنائية التبعية في الأسماء

فالاسم يقبل جميع أنواع التوابع المعروفة في النحو العربي من توكيد، وبدل، ونعت ، وعطف بجميع أنواعها المعروفة ، أما عطف البيان فإنني أتفق فيه مع ماذهب إليه أستاذنا الدكتور عبده الراجحي من أنه ليس إلا شكلا من أشكال البدل المطابق (الراجحي ، ١٩٨٨ ، ص ٣٩٣) ، ولذلك يندرج تحت ثنائية التبعية في الأسماء جميع أنواع التوابع ، وهي الثنائيات النحوية الأربع الآتية :

1- الاسم المؤكَّد مع التوكيد .
2- الاسم المُبدل منه مع البدل .
3- الاسم الموصوف مع الصفة .
4- الاسم المعطوف عليه مع المعطوف.

والثاني : ثنائية التبعية في الأفعال :

حيث إن الفعل لايقبل من التوابع إلا ثلاثة أنواع فقط ، هي :

التوكيد اللفظي بالتكرار ، والبدل المطابق ، والعطف .

ولايقبل النعت ؛ لأن الفعل لايوصَف .

وعلى هذا فإن الصور التركيبية لثنائية التبعية مع الأفعال تكاد تنحصر في الثنائيات الثلاث الآتية :

١ــ الفعل المؤكَّد توكيدا لفظيا بالتكرار مع الفعل المؤكِّد له .

٢ــ الفعل المبدل منه مع البدل .

٣ــ الفعل المعطوف عليه مع الفعل المعطوف .

ومن أمثلة وقوع الفعل بدلا ومعطوفا قوله سبحانه : ﴿ **وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا** ﴾ (الفرقان ٦٨/٢٥-٦٩) فالفعل (يضاعفْ)مجزوم هنا على أنه بدل من جواب الشرط المجزوم (يلقَ) ، والفعل (يخلدْ) مجزوم كذلك ؛ لأنه معطوف على (يضاعفْ) .

هذا ويمكننا إجمال أهم الخصائص التركيبية والدلالية لثنائية التبعية على وجه العموم فيما يأتي :

أولا: أنها تفيد نوعا من الإسناد الجزئي الذي يمكن أن نطلق عليه الإسناد التبعي، أو الإسناد بالتبعية ، فالعنصر الأول (المتبوع) يُعَد في حكم المسند إليه ، والعنصر الثاني (التابع) يُعَد في حكم المسند.

ثانيا : نظرا لأنها ثنائية جزئية فإنها تؤثر فى العنصر الثاني فقط بالتبعية للأول في حالته الإعرابية ، على حين يبقى العنصر الأول (المتبوع) خارج نطاق تأثير هذه الثنائية ، لتعلقه بالعناصر النحوية الأخرى في الجملة .

ثالثا : تربط هذه الثنائية بين عنصرين يرجعان إلى شئ واحد ، بمنزلة عنصر واحد داخل الجملة ، فالتابع ليس إلا امتدادا لمعنى المتبوع من جهة ما ، ليعودا معًا إلى شيء واحد ، وذلك على النحو الآتي :

فقد يكون تكرارا له ، كما يحدث في باب التوكيد اللفظي.

وقد يكون مؤكدا له ، كما يحدث فى باب التوكيد المعنوي .

وقد يكون هو نفسه ، كما يحدث في باب البدل المطابق.

وقد يكون جزءا أو بعضا منه ، كما يحدث في باب بدل البعض .

وقد يكون شيئا يشتمل عليه ، كما يحدث في بدل الاشتمال.

وقد يكون امتدادا له فى صفته ، كما يحدث فى باب النعت.

وقد يكون مصاحبا له في المعنى أو مشتركا معه في أداء الفعل ، كما يحدث في باب العطف. إذ يقول أبو الحسن المجاشعي عن التوابع : " ويُقال : ما ترتيب التوابع ؟ والجواب : أن (التكرير) أولها ؛ لأنه الاسم الأول في اللفظ والمعنى . ثم (التوكيد) ؛ لأنه الأول في المعنى . ثم (عطف البيان) ؛ لأنه مبين عن الأول بغير لفظه . ثم (النعت) ؛ لأنه متمم للاسم الأول . ثم (البدل) ؛ لأنه قد يكون الأول في المعنى ، وقد يكون بعضه ، وقد يكون غيره .ثم (النسق)؛ لأنه غير الأول على كل حال " (المجاشعي ، ٢٠٠٧ ، ص ٧٨ ؛ ابن يعيش ، د.ت. ، ج٣/ ص٣٩). وهكذا نجد جميع التوابع النحوية تشترك مع متبوعها في أنهما يعودان معًا إلى شيء واحد ، أو يشتركان في أداء فعل واحد . وهنا يتبن لنا الفرق بين هذه الثنائية الجزئية وثنائية الجر الجزئية السابقة ، التي كان العنصران فيها يقومان ـ بصورة مباشرة ـ مقام العنصر الواحد ، وكان الإسناد فيها مبشرا .

ولما كان التابع في هذه الثنائية يُعَد امتدادا للمتبوع في المعنى ، وامتدادا له في التعبير عن شيء واحد كان تابعا له كذلك فى الحالة الإعرابية ، رفعا ونصبا وجرا وجزما ، فتبعية التابع للمتبوع في الحالة الإعرابية فيها إشارة واضحة وعلامة بيِّنة على تبعية التابع للمتبوع في المعنى ، وأنه امتداد لمجاله أو توسيع لنطاقه الدلالي داخل الجملة . وعليه فإن تبعية التوابع النحوية المختلفة للعنصر المتبوع قبلها هي بسبب هذه الثنائية النحوية الجزئية التي تجمع بينهما ، والتي تُلزِم التابعَ متابعةَ المتبوع في حالته الإعرابية، للدلالة على تبعيته له في المعنى.

وبناء على فكرة الثنائية هذه فإن ما ذهب إليه جمهور النحاة القدماء من أن العامل في المتبوع هو العامل في التابع ، وأنه ينصبُّ عليهما عمل العامل انصبابةً واحدة (ابن يعيش ، د.ت. ، ج ٣/ ص ٣٨ ــ ٣٩) مما يحتاج إلى إعادة نظر؛ ذلك أن الحالة الإعرابية للتابع لا تخضع في تغيُّرِها إلا للحالة الإعرابية للمتبوع ، الذي يشترك معه في ثنائية جزئية واحدة ، فهذه الثنائية الجزئية لاتأثير لها إلا في العنصر الثاني ، الذي

هو التابع ، فلاعلاقة للتابع إذن بالعامل في المتبوع . وذلك ـ فيما أرى ـ مثلما أثَّرت ثنائية الإضافة الجزئية السابقة بجر العنصر الثاني (المضاف إليه) ،ولاعلاقة على الإطلاق تربط بين جر المضاف إليه والعامل في المضاف .

المبحث الثالث : ثنائيات تتردد بين الجزئية والكلية

وتتمثل في ثنائيات الجزم الطلبية . وهي ثنائيات فعلية خاصة ؛ لأنها تختص بالجملة الفعلية ، فالجزم حالة إعرابية يختص بها الفعل وحده في العربية. وهي تشتمل على نوعين من الثنائيات :

١ــ ثنائية الجزم الجزئية الطلبية ، التي تجزم فعلا واحدا .

٢ــ ثنائية الجزم الكلية الطلبية ، التي تجزم فعلين .

وإذا ما تأملنا أنواع الفعل الذي يقبل علامات الجزم الثلاث في اللغة العربية وهي السكون ، وحذف النون ، وحذف حرف العلة ـ وذلك بصرف النظر عن كون الفعل معربا أو مبنيا ـ فإننا نجدها جميعا تشترك في الدلالة على معنى واحد ألا وهو معنى الطلب ، وذلك بطريق مباشر أو غير مباشر . ذلك أننا إذا قمنا بترتيب جميع الأنماط التركيبية للأفعال المجزومة في العربية ترتيبا تصاعديا من البسيط إلى المركب إلى الأكثر تركيبا ، فإننا نجدها جميعا تشترك في الدلالة على معنى الطلب ، أو معنى الطلب وجوابه ، ويمكننا أن نجملها جميعا بإيجاز في الأمثلة الأربعة الآتية :

١ــ اذكرِ الله .
٢ــ فلْتذكرِ الله .
٣ــ اذكرِ الله يذكرْك .
٤ــ إنْ تذكرِ الله يذكرْك .

أي أن الأفعال التي تقبل علامات الجزم في اللغة العربية بصفة عامة تتمثل فيما يأتي :

١ــ فعل الأمر.
٢ــ الفعل المضارع المجزوم بعد الأحرف الأربعة
(لام الأمر، ولا الناهية ،ولمْ , ولمَّا).

٣ــ الفعل المضارع الواقع في جواب الطلب .
٤ــ فعل الشرط وجوابه بعد أدوات الشرط الجازمة التي تجزم فعلين .
وذلك على التفصيل الآتي :

أولا : فعل الأمر :

نحو : اذكُرْ ، اذكُرْنَ ، اذكري ، اذكُرا ، اذكرُوا ، ادعُ ، اسعَ ، ارمِ ..
ونلاحظ فيه أمرين :

أحدهما : أنه يدل على معنى الطلب بصيغته ، وليس عن طريق أداة خارجية تدخل عليه ، ومن ثم فإن فعل الأمر يُعَدُّ ـ فيما أرى ـ هو الأصلَ في الدلالة على معنى الطلب ؛ لأنه هو وحده الذي يدل على معنى الطلب بصيغته ، وليس بتأثير عامل أو مؤثر خارجي .

والثاني : أن فعل الأمر تلحقه علامات الجزم الثلاث ــ السكون ، وحذف النون ، وحذف حرف العلة ــ وتلزمه ملازمة دائمة ، دون أن يرتبط وجودها فيه بوجود أي عامل أو مؤثر خارجي ، فهي موجودة فيه وجودا أصيلا ، وليس بتأثيرٍ من أي عامل خارجي ، مما يؤكد لنا أن فعل الأمر ــ وليس الفعل المضارع ــ هو الأصل في استحقاق حالة الجزم ؛ وذلك لأنه من القواعد الثابتة والمتفق عليها في النحو العربي أن المفرد قبل المركب ، وأن مالا يحتاج إلى علامة قبل ما يحتاج إلى علامة، وذلك «من حيث إن الزيادة معلوم علما قطعيا اتصافها بالتأخر عن المزيد عليه « (السكاكي ، ١٤١١هـ ، ص ٨٣) , ولأن " الأصول مستغنية بالأوضاع عن العلامات الطارئة للفرق " (ابن الخشاب ، ١٣٩٣هـ ، ص ٦٣ ؛ السيوطي ، ١٩٨٤، ج١ ص ٢٦٤) . وقد بنوا على هذا المعيار كثيرا من القواعد والأصول النحوية والصرفية .

وعلى سبيل المثال فإنه بناءً على ذلك أجمعوا على أن المفرد أصل والمثنى والجمع فرعان ؛ لأن المفرد لا يحتاج إلى علامة ،والمثنى والجمع يحتاجان إلى العلامة الدالة عليهما.

وأجمعوا على أن المذكر أصل والمؤنث فرع؛لأن المذكر لايحتاج إلى علامة والمؤنث هو الذي يحتاج إلى علامة .

وأجمعوا على أن النكرة أصل والمعرفة فرع ؛ لأن النكرة لاتحتاج إلى علامة، والمعرفة هي التي تحتاج إلى علامة .

وأجمعوا على أن الفعل الماضي أصل والمضارع فرع ؛ لأن الماضي لايحتاج إلى علامة ، والمضارع تلحقه العلامة، المتمثلة في أحد الزوائد الأربع (أنيت) .

وأجمعوا على أن الأصل في المضارع أن يدل على الحال ، وأن دلالته على الاسقبال فرع ؛ لأن الدلالة على الحال لا تحتاج إلى علامة .

وأجمعوا على أن الخبر المفرد أصل ، وأن الخبر الجملة و شبه الجملة فرعان

وكذلك النعت والحال ، وغير ذلك مما لا حصر له من الأصول والقواعد النحوية والصرفية ، المؤسَّسة على فكرة (البسيط قبل المركَّب). فلما كانت علامات الجزم تلحق فعل الأمر وتلزمه من غيرأي تأثير من أي عامل أو مؤثر خارجي ، وكانت علامات الجزم لا تلحق بالمضارع إلا بعد أن تلحقه زيادتان اثنتان:

الأولى : أن يُزاد في أوله أحد أحرف المضارعة الأربعة (أنيت).

والثانية : أن يسبقه أحد الأحرف الأربعة التي تجزم فعلا واحدا.

فإنه بناء على هذا يمكن القول بأن فعل الأمر ـ وليس الفعل المضارع ـ هو الأصل في استحقاق حالة الجزم .

ولكن نظرًا لأن فعل الأمر لا يعتريه رفعٌ ولا نصبٌ ، فلا يجوز لنا أن نعدَّ الجزمَ فيه حالةَ إعراب ، كما يذهب الكوفيون ـ إذ قالوا إن فعل الأمر معربٌ مجزوم ، على أساس أنه ـ عندهم ـ مُقتَطَعٌ من المضارع (ابن يعيش ، بلا تاريخ ، ج٧ / ص ٦١ ؛ الأشموني ، بلا تاريخ ، ج١ / ص ٥٨) ـ بل إن حالة الجزم فيه ـ فيما أرى ـ هي حالة

بناء ؛ لأنها تلزمه بحكم الوضع ، ولا يتحول عنها إلى غيرها من أحوال الإعراب من رفع ونصب، وعليه فإن فعل الأمر ـ فيما أرى ـ هو فعل مبنيٌّ على مايُجزَم به .

ومن ثم فإن فعل الأمر ليس مبنيا على مايُجزَم به مضارعُه ـ كما هو مشهورٌ في الإعراب على مذهب البصريين ـ لأنه قد ثبت لدينا بما لايدع مجالا للشك أن فعل الأمر ـ وليس المضارع ـ هو الأصل في استحقاق حالة الجزم ؛ لأن فعل الأمر بسيطٌ والمضارع مركَّب ، والبسيط قبل المركب ، ولذلك فإن فعل الأمر هو الأصل والمضارع هو الفرع ، والمنطقي أن يُحمل الفرعُ على الأصل وليس العكس ، وعليه فالمضارع هو المحمول على الأمر في استحقاق الجزم ، ولا يجوز ـ فيما أرى ـ أن يكون الأمرُ هو المحمولَ على المضارع ، ومن ثم فإن فعل الأمر ـ كما سبق أن ذكرت ـ مبنيٌّ على ما يُجزَم هو به ، وليس مبنيا على ما يُجزَم به مضارعه .

وإذا تبيَّن لنا ـ مما سبق ـ أن فعل الأمر هو الأصل في استحقاق حالة الجزم، وأنه ـ في الوقت ذاته ـ هو الأصل في الدلالة على معنى الطلب ، فقد دلَّ هذا على أن ثمة علاقة وثيقة بين حالة الجزم ومعنى الطلب ، ولكن هذه العلاقة الوثيقة لن تتأكد لنا إلا بعد دراسة جميع الأنماط التركيبية التالية للفعل المجزوم.

ثانيا :الفعل المضارع المجزوم بعد الأحرف الأربعة التي تجزم فعلا واحدا ، وهي: لام الأمر ، ولا الناهية ، ولمْ ، ولمَّا .

فنلاحظ هنا أن لام الأمر ولا الناهية يدلان على معنى الطلب ؛ فهما من باب واحد ؛ لأن النهي في حقيقته أمرٌ بترك فعل أو بتجنُّبه . ولمْ ولمَّا يدلان على معنى النفي في الزمن الماضي ، ومن المعلوم أن النفي والنهي كذلك من باب واحد ، فكلاهما يشتركان في الدلالة على معنى المنع ، ولذلك فإن كل واحد منهما يُحمَل على الآخَر ، ويشبَّه به في كثير من أبواب النحو ، مثلما نلاحظ في باب كان وأخواتها ، حيث إن الأفعال الأربعة (زال ، وبرح ، وفتئ ، وانفك) لاتعمل عمل كان إلا إذا سُبِقت بنفي أو شبه النفي وهو النهي ، حيث قال ابن مالك في هذه الأفعال :

ككان ظل بات أضحى أصبحا أمسى وصار ليس زال برِحا

فتئ وانفكَّ وهـَذي الأربعهْ لشـبه نفيٍ أو لنفي مُتبعَـهْ

حيث يقصدون بشبه النفي النهي (ابن عقيل ، ١٩٩٤ ، ص ١٢٢ ؛ الأشموني ، بلا تاريخ ، ج١ / ص ٢٢٧) .

وكذلك في باب نصب الفعل المضارع بعد فاء السببة وواوالمعية، إذ يجب أن يكونا مسبوقين بطلب محض أو نفي محض،حيث قال ابن مالك عن فاء السببة (الأشموني ، بلا تاريخ ، ج٣ / ص ٣٠١ ؛ ابن عقيل ، ١٩٩٤ ، ص ٤٨٤) :

وبعد فا جوابِ نفيٍ أو طَلَبْ محْضَينِ أَنْ وسَتْرُها حتمٌ نَصَبْ

الأمر الذي يؤكد لنا علاقة القربى الوثيقة التي تربط بين النفي والطلب في النحو العربي ، كما يؤكد لنا أيضا أن النفي والطلب من باب واحد ، ولذلك يمكن القول بأن الفعل المضارع بعد هذه الأحرف الأربعة مجزوم ؛ لأنه يدل على معنى الطلب بطريق مباشر بعد لام الأمر ولا الناهية ، وبطريق غير مباشر بعد لمْ ولمَّا، وبعبارة أخرى يمكن القول بأن هذه الأحرف الأربعة تكوِّن مع الفعل المضارع بعدها ثنائية جزئية طلبية ، وهي التي تُلزِمه حالةَ الجزم .

ثالثا : الفعل المضارع الواقع في جواب الطلب .

كما في قوله سبحانه ـ على سبيل المثال ـ:﴿ **فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ**﴾ (البقرة١٥٢/٢). وقد ذهب البصريون إلى أن الفعل المضارع في هذه الحالة يكون مجزوما على أساس أنه جواب لشرط مقدر (ابن يعيش ، د.ت. ، ج٧ / ص ٤٧) ، فالآية السابقة مثلا تقديرها ـ عندهم ـ : (إنْ تذكروني أذكرْكم) وهكذا . ولعل الذي دفع بهم إلى ذلك ـ فيما أرى ـ اعتقادهم بوجوب وجود العامل اللفظي الذي يوجِب عندهم الجزمَ في الفعل المجزوم ، وهو إنْ الشرطية ، لأنها أم الباب .

والذي أراه أن الفعل المضارع ـ في هذه الحالة ـ مجزوم لوقوعه في جواب الطلب ، وليس جوابا لشرط مقدر، وذلك على أساس أن معنى الطلب وجوابه ـ وليس معنى الشرط ـ هو الذي يوجب حالة الجزم ؛ وذلك للأسباب الآتية :

أولا : أن جزم المضارع الواقع في جواب الطلب ليس بتأثير من عامل لفظي خارجي ، ولكن جزم الفعل في أسلوب الشرط الجازم يحتاج إلى عامل لفظي خارجي ، يتمثل في أداة الشرط الجازمة التي تجزم فعلين ، والقاعدة المتفق عليها أن البسيط قبل المركب ، وأن ما لا يحتاج إلى علامة قبل ما يحتاج إلى علامة ، وعليه فإن حالة الجزم في الفعل المضارع الواقع في جواب الطلب هي الأصل ، وإنه ـ في هذه الحالة ـ قد انجزم من غيرأي تأثير من أي عامل لفظي خارجي ، مثلما انجزم فعل الأمر ـ في النمط الأول ـ لدلالته على معنى الطلب من غير أي تأثير من أي عامل أو مؤثر لفظي خارجي.

ثانيا : لو كان معنى الشرط هو الموجِبَ للجزم هنا، لما كان لدينا في النحو أدوات شرط جازمة ، وأدوات شرط غير جازمة ، ولوجَبَ أن تكون جميع أدوات الشرط جازمة . ومن ثم فإن الزعم بأن جواب الطلب مجزوم على أساس أنه جواب لشرط مقدَّر يُعَدُّ ـ فيما أرى ـ فهما معكوسا للقضية ؛ ذلك أن الشرط المجزوم وجوابه مجزومان لتضمن الشرط معنى الطلب ـ كما سنرى بعد قليل ـ وليس جواب الطلب هو المجزوم لتضمنه معنى الشرط .

ثالثا : مما يؤكد لنا ارتباط جزم الفعل المضارع هنا بمعنى الطلب ، أنه يكون مجزوما مع كل ما يدل على معنى الأمر والنهي ، ولو لم يكن بصيغة الأمر أو النهي. إذ يقول ابن يعيش : "ما كان في معنى الأمر والنهي إذا أُجيب يكون مجزوما ، كما في قولهم : " اتقَى اللهَ امرؤٌ وفَعَلَ خيرا يُثَبْ عليه « ؛ لأن المعنى : ليتقِ الله ولْيفعلْ خيرا ، وليس المراد الإخبار بأن إنسانا قد اتقى الله ، وإنما يقوله مثلا الواعظ حاثًّا على التقى والعمل الصالح «(ابن يعيش ، د.ت. ، ج٣ /ص٤٧) .

ورغم وضوح ارتباط الجزم هنا بمعنى الطلب لا بمعنى الشرط ، فإن ابن يعيش يُصرُّعلى أن الفعل (يُثَبْ) هنا مجزوم على تقدير(إنْ) ، فيقول بعد كلامه السابق : « ويُقدَّر بعده حرف الشرط (إنْ) كما كان يُقدَّر بعد الأمر الصريح «.

رابعا : أن الفعل المضارع المنصوب بعد فاء السببية وواو المعية مع أنه منصوب لفظا ، فإنه يكون مجزوما محلا ، بدليل جواز العطف عليه بالجزم مثلما في قوله تعالى:﴿ **رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ** ﴾ (المنافقون٦٣/١٠) . فالفعل (أكن) هنا مجزوم عطفا على محل الفاء والفعل(ابن يعيش ، د.ت. ، ج٧ / ص ٥٥-٥٧) ؛ لأنهما واقعان في جواب الطلب، وفي هذا كله ما يؤكد لنا ارتباط حالة الجزم بمعنى الطلب .

رابعا: فعل الشرط وجوابُه المجزومان بعد أدوات الشرط الجازمة .

وهذه الأدوات هي ـ كما يقرر جمهور النحاة ـ على النحو الآتي :

حرفان : إنْ وإذْما ، وأسماء : مَنْ وما ومهما وأي ، وظروف زمانية : متى وأيان ، وظروف مكانية : أين وأينما وأنَّى وحيثُما .

فهذه الأدوات تجزم فعلين ، يسمى الأول فعل الشرط ويسمى الثاني جواب الشرط . وأرى أن جزم الفعل المضارع بعد هذه الأدوات يُعدُّ امتدادا للنمط السابق ، على أساس أن الشرط ـ في أغلب الأحيان ـ يُعدُّ شكلا من أشكال الطلب غير المباشر، ذلك أننا إذا ما تأملنا المعنى المقصود من الشرط فإننا نجده غالبا مايدل على معنى الطلب .

وعلى سبيل المثال فالمعنى المقصود والمُراد من قولنا : «إنْ تذكر اللهَ يذكرْكَ « هو : اذكرِ الله يذكرْكَ .

والمعنى المقصود من قوله تعالى : ﴿**إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ**﴾ (محمد٤٧/٧) هو : (انصروا الله ينصُرْكم).

والمعنى المقصود من قوله تعالى : ﴿**إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا**﴾ (الأنفال٨/٢٩) هو: (اتقوا الله يجعلْ لكم فرقانا) .

والمقصود والمُراد من قوله سبحانه:﴿**وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا**﴾ (الطلاق٦٥/٢) هو: (اتقِ الله يجعلْ لك مخرجا) .

والمقصود من قوله تعالى : ﴿ **وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ** ﴾(البقرة ٢/٢٧٢) هو : (أنفقوا خيرا يُوَفَّ إليكم) وهكذا .

وأظهر دليل يؤكد لنا أن جزم الفعل المضارع بعد أدوات الشرط الجازمة مرتبط بتضمنها معنى الطلب ، وليس لتضمنها معنى الشرط ، أننا نجد أدوات الشرط غير الجازمة تخلو جميعها من الدلالة على معنى الطلب ، وهي : (لو ، ولولا ، وإذا ، وكلما ، ولمَّا ، وأمَّا) .

فلو حرف امتناع لامتناع ، أي امتناع وقوع الجواب لامتناع وقوع الشرط.

ولولا حرف امتناع لوجود ، أي امتناع وقوع الجواب لوجود الشرط .

وكلما ظرف يفيد الاستمرار والتكرار ، فكلما تكرر الشرط تكرر الجواب ،

وإذا ظرف للزمن المستقبل ، ولما ظرف بمعنى (حين) ، وأمَّا حرف شرط وتفصيل . مما يؤكد لنا ارتباط حالة الجزم بعد تلك الأدوات الجازمة بمعنى الطلب ، لا بمعنى الشرط .

ومما تجدر الإشارة إليه أن أسلوب الشرط ، بعناصره الثلاثة : أداة الشرط وفعل الشرط وجوابه - وإن كان ثلاثيا في الشكل والتركيب - يُعدُّ ثنائية نحوية كلية ؛ لأنه بمثابة الجملة الواحدة ، ويؤكد لنا ذلك أن أسلوب الشرط يمكن أن يقع موقع الجملة الواحدة في كثير من الأحيان. فقد يقع موقع جملة الصلة ، كما في قولنا : « جاء الذي إنْ تُكرمْه يُكرمْك « ، وكما في قوله سبحانه : ﴿**الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ** ﴾ (الحج٢٢/٤١) وقوله : ﴿**وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ**﴾ (آل عمران ٣/١٣٥) . وقد يقع أسلوب الشرط موقع جملة النعت ، كما في قولنا : « مررتُ برجلٍ إنْ تُكرمْه يُكرمْك « ، فقولنا :» إن تكرمْه يُكرمْك « في موقع الصفة لرجل" (ابن يعيش ، د.ت. ، ج٣ / ص ٥٢).وقد يقع موقع جملة الخبر ، كما في قولنا :" زيدٌ إنْ تكرمْه يُكرمْك ".

ومن الثابت في النحو أن الجملة لابد أن تتألف من مسند إليه ومسند ، وعليه يمكن القول بأن أسلوب الشرط بعناصره الثلاثة ، وإن كان ثلاثيا في الشكل والتركيب فهو بمثابة ثنائية كلية ، يتم بها المعنى الكلي للجملة ، وأنها تتألف من مسند إليه ومسند ، وأن كلاً من أداة الشرط وفعل الشرط في هذا الأسلوب بمثابة المسند إليه ، وأن جواب الشرط فيه بمثابة المسند.

وبناءً على هذا يمكن القول بأن فعل الشرط المجزوم وجوابه ـ في أسلوب الشرط الجازم ـ مجزومان ؛ لأنهما يمثِّلان طرَفَي هذه الثنائية الكلية الطلبية ، حيث إن الثنائية الكلية تؤثِّر في عنصريها معا ، وتُلزمهما جميعا حالة إعرابية واحدة ، للدلالة على أن الثاني عنصر مكمِّل للأول في إتمام دائرة الإسناد الكلي، مثلما لاحظنا من قبلُ في ثنائية الرفع الكلية ، حيث أثَّرت في عمدتيْها بالرفع . فإذا كانت حالة الرفع علامة على حالة الإسناد الكلي التي تربط بين طرفَي الثنائية الكلية بصفة عامة ، اسميةً كانت أو فعلية ، فإن حالة الجزم علامة على حالة الإسناد الطلبي التي تطرأ على الثنائية الفعلية بصفة خاصة ، بنوعيها الجزئية التي تجزم فعلا واحدا ، والكلية التي تجزم فعلين .

ولعله بذلك يمكن أن يزول هذا الخلاف وهذا الجدال الذي أُثير بين القدماء حول عامل الجزم في جواب الشرط ، أهو الأداة أم فعل الشرط أم هما معا ، أم المجاورة بينه وبين فعل الشرط ؟ (ابن الأنباري ، ١٩٥٧ ، ص ٣٣٦ـ ٣٤٠ ؛ الأشموني، بلا تاريخ ، ج٤ / ص ١٥ــ ١٦) ، فليس أحدهما بعامل في الآخَر ، بل إن هذه الثنائية الطلبية الكلية التي جَمَعتْ بينهما لإتمام المعنى الكلي لها ،هي التي ألزمتْهما معا حالة الجزم ، للدلالة على معنى الإسناد الطلبي .

وهكذا يتبين لنا أن كل الأنماط التركيبية الأربعة السابقة لحالة الجزم في العربية تشترك جميعها في الدلالة على معنى الطلب وجواب الطلب ،بطريق مباشر أو غير مباشر، وعليه فإن حالة الجزم في الفعل ترتبط ارتباطا وثيقا بالدلالة على معنى الطلب .

وبناء على ما سبق يتبين لنا أن لثنائية الجزم في النحو العربي ـ بصفة عامة ـ نوعين اثنين :

الأولى : ثنائية جزئية طلبية ، وهي التي تؤثِّر في فعل واحد ، وتشتمل على النمطين الأولين من الأنماط الأربعة السابقة ، وهما :

١ــ فعل الأمر (مع ملاحظة أن الجزم فيه يُعَدُّ حالة بناء ، وليس حالةَ إعراب ، لأنه لايعتريه رفعٌ ولا نصبٌ).

٢ــ الفعل المضارع المسبوق بأحد الأحرف الأربعة (لام الأمر ، ولا الناهية ، ولَمْ ، ولمَّا).

والثانية : ثنائية كلية طلبية ، وهي التي تؤثِّر في فعلين اثنين ، ويكون الثاني مترتبا على الأول . وتشتمل على النمطين الأخيرين ، وهما :

١ــ الفعل المضارع الواقع في جواب الطلب .

٢ــ فعل الشرط وجوابُه المجزومان بعد أدوات الشرط الجازمة .

المبحث الرابع : ثلاثية النصب .

حالة النصب هي حالة إعرابية عامة يشترك فيها كلٌّ من الاسم والفعل المضارع ، ولذلك يمكننا تقسيم الحديث عنها إلى قسمين :

الأول : عن حالة النصب في الأسماء .

والثاني : عن حالة النصب في الفعل المضارع .

أولا : حالة النصب في الأسماء

يمكن القول بأن لحالة النصب في الأسماء ـ على وجه العموم ـ ثلاثة استعمالات:

الاستعمال الأول : وهو الاستعمال الأصلي لحالة النصب في اللغة العربية ، ويتمثل في أن يأتي هذا الاسم المنصوب في الجملة الفعلية عنصرًا فضلة بعد تمام ركنيها ، ليوضِّح جهةً معينة من جهات وقوع الفعل ، فجميع منصوبات الأسماء التي ترد في الجملة الفعلية إنما يُؤتَى بها لتوضيح جانب معين من جوانب وقوع الفعل ـ أو

مايقوم مقامه ـ في الجملة الفعلية .

ـ فالمفعول المطلق يؤكد الفعل أو يبين نوعه أو عدده .

ـ والمفعول به يبين مَن وقع عليه الفعل .

ـ والمفعول فيه (الظرف) يبين زمان وقوع الفعل أو مكانه .

ـ والمفعول له يبين علة وقوع الفعل .

ـ والمفعول معه يبين ما يصاحب وقوع الفعل .

ـ والحال يبين هيئة وقوع الفعل أو كيفيته .

ـ والتمييز يفسر ما أُبهم قبله من معنى شيء متعلق بالفعل .

ـ والمستثنى يبين ما خرج أو استُثني من حُكم الفعل .

وهكذا يأتي الاسم المنصوب في الجملة الفعلية دائما عنصرا فضلة ؛ ليوضح جانبا محدَّدا من جوانب وقوع الفعل الوارد فيها ، وهذا هو الأصل في استعمال الاسم المنصوب في النحو العربي .

والاستعمال الثاني للاسم المنصوب ـ وهو الاستعمال الفرعي أو العرَضي ـ ويتمثل في أن يأتي هذا الاسم المنصوب في الجملة الاسمية ، وله فيها حالتان :

الأولى : أن يأتي خبرا للأفعال الناسخة كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها ، والحروف المشبهة بليس : ما ولا ولاتَ وإنْ . فالجمل مع هذه النواسخ تُعدُّ جملا اسمية ؛ لأن المرفوع والمنصوب بعدها يعودان إلى شيء واحد ، بخلاف الجملة الفعلية الحقيقية التي يجب أن يكون الفاعلُ فيها شيئا آخَرَ غيرَ المفعول . ولكن هذه الجمل وإن كانت في الحقيقة جملا اسمية ، فهي من حيث الشكل الخارجي تُعدُّ جملا فعلية ، وعلى هذا يكون نصب الخبر فيها امتدادا لحالة النصب السابقة في الجملة الفعلية ، وذلك ـ على حد قول النحاة القدماء ـ على أساس أن اسم كان مشبَّهٌ بالفاعل ، وخبرها مشبَّه بالمفعول .

والثانية : أن يأتي هذا الاسم المنصوب مسندًا إليه في الجملة الاسمية المنسوخة بإنَّ وأخواتها أو بلا النافية للجنس . فنصب الاسم المسند إليه هنا يُعَد استعمالا عرَضيا فرعيا

، لا أصليا ؛ لأن الأصل في المسند إليه في معظم أبواب النحو العربي أن يكون مرفوعا ، كما هو الحال في باب الجملة الاسمية غير المنسوخة ، والجملة الاسمية المنسوخة بكان وأخواتها ، والمنسوخة بكاد وأخواتها ، وذلك فضلا عن باب الجملة الفعلية .

ومما يؤكد لنا أن نصب اسم إنَّ وأخواتها ونصب اسم لا النافية للجنس يُعَدُّ حالة عارضة وطارئة ، ولا يُعَدُّ حالة أصيلة في النصب ، أنه يجوز في التابع لهما الرفع على اعتبار المحل الإعرابي لهما ، حيث إن أصلهما الرفع على الابتداء ، مثلما نلاحظ في رفع كلمة (رسوله) في قوله سبحانه : ﴿**أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ**﴾ (التوبة ٣/٩) فالرسول هنا ـ في أحد الأوجه الإعرابية ـ معطوف على محل إن واسمها لفظ الجلالة ، وكذلك رفع (الصابئون) في قوله عزَّشأنه : ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾ (المائدة٦٩/٥) ، ولذلك قال ابن مالك في هذه القضية (ابن عقيل ، ١٩٩٤ ، ص١٦٧ ــ ١٦٨) :

وجائزٌ رفعُك معطوفًا على منصوبِ إنَّ بعد أن تستكملا

وكذلك رفع كلمة (قوة) في مثل قولنا : « لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله « مراعاة لمحل اسم لا ـ وذلك أيضا في أحد الأوجه الإعرابية التي يذكرها النحاة فيها ـ على اعتبار أن محلهما رفع بالابتداء (ابن عقيل ، ١٩٩٤ ، ص ١٧٦ ــ ١٧٧) ، فقد قال سيبويه : « واعلم أن لا وما عملت فيه في موضع ابتداء ، كما أنك إذا قلت : هل من رجل ؟ فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ "(سيبويه ، د.ت. ،ج١ / ص ٣٤٥).

وقد علَّل النحاة القدماء لنصب الاسم ورفع الخبر بعد إنَّ وأخواتها ، بأن هذه الحروف قد عملت عملين ، تشبيها لها بالفعل المتعدي إلى مفعول واحد ، والذي تقدَّم مفعوله على فاعله ، وعليه فاسم إنَّ المنصوب مشبَّه بالمفعول الذي تقدم على فاعله ، وخبر إن المرفوع مشبَّه بالفاعل الذي تأخر عن مفعوله ، ولذلك فقد أطلقوا على هذه الحروف مصطلح (الحروف المشبَّهة بالفعل) (المجاشعي، ٢٠٠٧ ، ص ١١٧ ؛ ابن الأنباري ، ١٩٩٣، ج١/ ص١٧٦ ــ ١٧٨) .

ولكن بناءً على فكرة الثنائية يمكننا تعليل نصب المسند إليه بعد هذه الحروف الناسخة بأن دخول هذه الحروف الناسخة على الجملة الاسمية قد أحال الجملة الاسمية من كونها مركَّبا ثنائيًّا إلى مركَّب ثلاثي ، أي حوَّلها من ثنائية اسمية إلى ثلاثية اسمية ، فلما تغيَّر شكل التركيب تغيَّر معه إعراب المسند إليه ، للتفرقة بين الحالتين . فجعلوا المسند إليه في الثنائية الاسمية مرفوعا ، وهو الأصل ، وجعلوه في الثلاثية الاسمية منصوبا ؛ للفت الانتباه إليه بخرق المألوف ـ عرفا واستعمالا ـ في حالته الإعرابية الأصلية ، التي هي حالة الرفع .

والاستعمال الثالث للاسم المنصوب أن يأتي متعلقا بإحدى الجملتين الاسمية أوالفعلية ، وذلك في حالة استعماله في النداء .

فالمنادى في ثلاثة أحوال من أحواله الخمسة يأتي منصوبا ، وذلك إذا ما أتى مضافا ، أو شبيها بالمضاف ، أو نكرة غير مقصودة ، ومن الثابت في النحو العربي أن الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها ، ومن ثم فإن النصب هو الأصل في المنادى ، ويؤكد هذا أن تابع المنادى العلم المفرد يجوز نصبه مراعاة لمحل المنادى ، فيجوز أن نقول : « يازيدُ الظريفَ « (ابن عقيل ، ١٩٩٤ ، ص ٤٣٩) ، مثلما نلاحظ في تركيب (يا عُمَرُ الجوادا) في قول جرير يمدح الخليفة عمر بن عبد العزيز ـ رضي الله عنه ـ) ديوان جرير، ١٩٧١ ، ص ١١٨ ؛ المبرد ، ١٩٦٣ ، ج٤/ص٢٠٨ ؛ البغدادي ، ١٢٩٩هـ ، ج٢/ص٢٦٣ ؛ الأشموني ، د.ت. ، ج٣ / ص ١٤٣) :

فما كعبُ بنُ مامةَ وابنُ سُعْدَى بأكرمَ منك يا عُمَرُ الجَوَادَا

ومن المعلوم أن المنادى لايمكن أن يُستعمل منفردا في الكلام ، بل لابد أن تعقبه الجملة المقصودة من النداء ، والغالب أن تكون جملة فعلية طلبية ، كما في قوله تعالى : ﴿**يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا**﴾ (الأعراف ٣١/٧) وقد تكون جملة اسمية ، كما في قوله سبحانه :﴿**يَا أَيُّهَا الْإِنسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ**﴾ (الانشقاق ٦/٨٤).

وقد ذهب جمهور النحاة إلى أن المنادى منصوب على أساس أنه مفعول به لفعل محذوف وجوبا ، تقديره (أدعو) ، وهو عامل النصب في المنادى ، ولذلك يجعلون باب المنادى ـ في معظم المؤلفات النحوية ـ ملحقا بالمفعول به . فيقول ابن هشام عن حرف النداء (يا) : « وليس نصب المنادى بها ، ولا بأخواتها أحرفا، ولا بهنَّ أسماءً لأدعو متحملةً لضمير الفاعل ، خلافا لزاعمي ذلك ، **بل بأدعو محذوفًا لزوما** " (ابن هشام ، بلا تاريخ ، ج٢ / ص ٣٧٣ ؛ الأشموني ، د.ت. ، ج٣ / ص ١٤١) .

والواقع أن هذا التقدير يجعل من حرف النداء والمنادى جملةً تامة ، يمكن أن تستقل بنفسها ، عن الجملة المقصودة من النداء ، والتي هي ـ في الحقيقة ـ الغاية المقصودة من النداء ، إذ لا نداء دون أن تكون ثمة حاجة للمنادِي يطلبها من المنادَى ، فلا يُعقل أن يقول قائلٌ مثلا: (يا محمد) ، ثم يسكت دون أن يستكمل كلامه ، ليبين غرضه من هذا النداء . بل لابد أن يأتي بعده بالجملة المقصودة من هذا النداء ، فعليةً كانت أو اسمية ؛ ليتحقق الغرض من النداء ، فيقول مثلا :" يا محمد استقم " أو " يا محمد أخوك كريم " .

وعليه فإن نصب المنادى ـ فيما أرى بناءً على فكرة الثنائية ـ هو على أساس أن المنادى عنصر ثالث متعلق دوما بثنائية كلية تأتي بعده وجوبا ـ فعليةً كانت أو اسمية ـ وهي الجملة المقصودة أصلا من النداء، لأنها هي الغرض الحقيقي من النداء ، فلولا هذه الجملة ماكان النداء أصلا .

وإذا ما تأملنا جميع الاستعمالات الثلاثة السابقة للاسم المنصوب ، لنبحث عن الرابط الذي يجمع بينها جميعا فإننا نجده **يتمثل في الثلاثية** . ففي الاستعمال الأول ـ في الجملة الفعلية ـ يأتي الاسم المنصوب عنصرا ثالثا فضلة ، بعد تمام ركني الجملة (المسند إليه والمسند) ، وكذلك مع النواسخ الفعلية كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها ، والحروف المشبهة بليس .

وفي الاستعمال الثاني ـ في الجملة الاسمية ـ يأتي الاسم المنصوب (اسم إن وأخواتها) واحدا من ثلاثية نحوية اسمية تتألف من : (إنَّ + الاسم المنصوب + الخبر المرفوع).

وفي الاستعمال الثالث - في حالة النداء - يأتي الاسم المنصوب (المنادى) عنصرا ثالثا متعلقا بثنائية كلية تأتي بعده وجوبا، ولا يمكن أن يستغني عنها .

مما يؤكد لنا ارتباط حالة النصب في الأسماء - في أغلب الأحيان - بالثلاثية النحوية ، لتكون هي الحالة الإعرابية الوحيدة المرتبطة بالثلاثية ، بخلاف سائر الحالات الإعرابية الأخرى المقيَّدة بالثنائية ، ولكن هذه الثلاثية النحوية ليست منعزلةً عن الثنائية النحوية ، بل إنها ترتبط بها ارتباطا وثيقا ، فلا تخلو ثلاثية من الارتباط أو التعلق بثنائية **، لأن الثنائية هي الأصل ، ولولا الثنائية ماكانت الثلاثية .**

ثانيا : حالة النصب في الفعل المضارع

يقسِّم جمهور النحويين الحروف الناصبة للفعل المضارع ثلاثة أقسام (ابن يعيش ، د.ت. ، ج٧ / ص ١٥-٤٠ ؛ الأشموني ، د.ت. ، ج٣ / ص ٢٧٧ - ٣١٥) :

١- حروف تنصب الفعل المضارع بنفسها ، وهي أربعة :
أنْ ، لنْ ، وكي ، وإذن .

٢- حروف يُنصب الفعل المضارع بعدها بأن المضمرة وجوبا ، وهي :
حتى ، ولام الجحود ، وأو ، وفاء السببة ، واو المعية .

وإضمار أن وجوبا هنا هو مذهب البصريين ،وهو مبني على أساس أن حرفي حتي واللام هما في الأصل حرفا جر، وهي تختص بالعمل في الأسماء ، فلا ينبغي أن تعمل في الأفعال بنفسها ، لأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، وعليه فلابد عندهم من تقدير (أَنْ) قبل هذه الأفعال ، لأنها أم الباب .

وكذلك إضمار أن وجوبا بعد فاء السببية وواو المعية وأو مبني على أساس أنها حروف عطف ، وحروف العطف لا عمل لها في الأصل لأنها غير مختصة؛ فالاختصاص علة ما يعمل من الحروف ، فوجب إضمار (أن) ؛ لتكون هي عامل النصب في الفعل المضارع بعدها .

٣- حروف ينصب الفعل المضارع بعدها بأن المضمرة جوازا ، وهي :
لام التعليل ، وأحرف العطف الأربعة : الواو و أو والفاء وثم .
وذلك في حالة ما إذا كان العطف بها على اسم صريح ، ليس في تأويل الفعل .

وذلك حتى تكون أن المضمرة والفعل بعدها في تأويل مصدر معطوف على الاسم الصريح .

وقد سبق أن ذكرنا أن الأصل في الفعل المضارع هو الرفع ؛ لكونه طرَفا من الثنائية الكلية الفعلية ،التي توجب الرفع في عنصريها (المسند إليه والمسند). ويمكن القول بأن كل هذه الحروف التي يُنصب الفعل المضارع بعدها تكوِّن مع الفعل المضارع ثنائية جزئية ، تؤثر فيه بحالة النصب . وهي ثنائية جزئية لأن هذه الحروف مع الفعل المضارع يقومان مقام عنصر واحد في الجملة ، إذ لايجوز الفصل بينهما .

ولعل المعنى الجامع الذي يربط بين معظم هذه الحروف التي يُنصب معها الفعل المضارع هو معنى الغاية في المستقبل . وعليه فإن كل حالة إعرابية تطرأ على الفعل المضارع تدل على معنى خاص . فالرفع فيه دليل على مجرد الإسناد إلى الفاعل ، الذي يدل على معنى الخبر أو الإخبار، والنصب دليل على معنى الغاية في المستقبل ، والجزم دليل على معنى الطلب . وعليه يكون تغير الحالة الإعرابية للفعل المضارع متعلقا بتغير المعنى، كما كان الإعراب في الأسماء كذلك ، مما يؤكد صدق مذهب الكوفيين في تعليل إعراب الفعل المضارع (الإنصاف ، ١٩٩٣، ج٢ / ص ٥٤٩ – ٥٥٠ ؛ ابن الأنباري ، ١٩٥٧، ص ١٢٦) .

كما يمكن القول بأن حالة النصب في الفعل المضارع تُعَد امتدادا لحالة النصب في الأسماء التي ترد في الجملة الفعلية ، إذ يلتقيان جميعا في توضيح معنى الفعل وتبيين جهات وقوعه .

تعقيب : تصور مقترح لإعادة تقسيم أبواب النحو وفقا للثنائية النحوية

بناءً على فكرة الثنائية فإنني أقترح هذا التصور لإعادة تقسيم أبواب النحو العربي ، لتكون ـ بعد المقدمات النحوية الأساسية ـ على النحو الآتي :

الباب الأول : الثنائيات الكلية ، ويشتمل على ثنائيات الرفع ، وهي :

١ــ ثنائية الجملة الاسمية .

٢ـ ثنائية الجملة الفعلية . (ومعها رفع الفعل المضارع).

والباب الثاني : الثنائيات الجزئية . ويشتمل على :

أولا : ثنائية الجر (أو الإضافة) ، وتشتمل على :

١ـ ثنائية الجار والمجرور .

٢ــ ثنائية التركيب الإضافي .

ثانيا : ثنائية التبعية ، وتشتمل على ثنائيات التوابع الأربعة المعروفة .

والباب الثالث : ثنائيات تتردد بين الجزئية والكلية .

وهي ثنائيات الجزم (الطلبية) وهي نوعان :

الأول : ثنائية الجزم الطلبية الجزئية ، ويندرج تحتها :

١ـ فعل الأمر .

٢ـ الفعل المضارع المسبوق بأحد الأحرف(لام الأمر ولا الناهية،ولم ولما).

والثاني : ثنائية الجزم الطلبية الكلية ، ويندرج تحتها :

١ـ الفعل المضارع الواقع في جواب الطلب .

٢ـ فعل الشرط وجوابه بعد أدوات الشرط الجازمة .

ويُلحق بها في الدراسة أدوات الشرط غير الجازمة ، لتأكيد ارتباط الشرط الجازم بمعنى الطلب ، وعدم ارتباط الشرط غير الجازم بمعنى الطلب.

الباب الرابع : حالة النصب بين الثلاثية والثنائية :

ويشتمل على فصلين :

الأول : ثلاثية النصب في الأسماء ، وفيه ثلاثة مباحث :

١– **النصب في الجملة الفعلية** (وهي الحالة الأصلية للنصب) ، ويتناول : المفعولات والحال والتمييز والاستثناء .

٢ـ **النصب في الجملة الاسمية** (الحالة الفرعية للنصب) ولها حالتان :

أ ـ نصب الخبر بعد النواسخ الفعلية التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ،

كان وأخواتها ،وكاد وأخواتها ، بالإضافة إلى الحروف الأربعة المشبَّهة بليس.

ب ـ نصب الاسم بعد النواسخ الحرفية للجملة الاسمية التي تنصب الاسم وترفع الخبر(إن وأخواتها ,لا النافية للجنس).

٣ــ **النصب المتعلق بالجملتين الاسمية والفعلية** ، ويتمثل في المنادى بأنواعه الخمسة ، والأساليب المختلفة المتعلقة به .

والفصل الثاني : عن ثنائية نصب الفعل المضارع .

التي تتألف من حروف نصب المضارع مع الفعل المضارع ._

وبناء على هذا التصور المقترح يكون العامل في جميع المرفوعات والمجرورات والمجزومات والتوابع ونصب الفعل المضارع متمثلا في الثنائية النحوية كليةً كانت أوجزئية ، ويكون العامل في جميع منصوبات الأسماء متمثلا في الثلاثية ، والحالة الإعرابية هنا ليست عملا حسيا يعمله العامل في المعمول ـ كما توهم كثير من متأخري النحاة ـ بل هي مجرد علامة أو إشارة أو رمز أو دليل على المعنى الوظيفي للكلمة المعربة ، الناتج عن الوضع الثنائي أو الثلاثي لها داخل الجملة . وأرى أننا بذلك يمكننا أن نستغني عن كل هذه الخلافات التي نشبت بين النحاة على مدى تاريخ النحو الطويل في تحديد العوامل النحوية ، وما ترتب عليها من تأويلات وتقديرات ، أدت في كثير من الأحيان إلى إفساد المعنى .

مفرح السيد عبد البر سعفان

خاتمة ونتائج :

في ختام هذا البحث يمكننا أن نجمل أهم ما توصل إليه من نتائج فيما يأتي :

ـ الثنائية النحوية هي كل ماتركَّب من عنصرين نحويين متلازمين، لايجوز لأحدهما أن يستغني عن الآخَر ، ويربط بينهما نوع ما من الإسناد ، مثل ثنائية الجملة الاسمية وثنائية الجملة الفعلية . ومن ثم فإن تراكيب مثل : الفاعل والمفعول ، والحال وصاحبه ، والمستثنى والمستثنى منه ، والتمييز والمميَّز وما شابهها لا تُعد من الثنائيات النحوية ، لإنها ليس بين طرَفيها أي شكل من أشكال الإسناد.

ـ تتعدد أنواع هذه الثنائيات النحوية ، ويتباين تأثيرها النحوي وفقا لنوع الإسناد الرابط بين عنصريها . فإذا كان الإسناد كليا يترتب عليه تأسيس المعنى الكلي للجملة كانت الثنائية كلية ، وإذا كان الإسناد جزئيا ، يترتب عليه أن يقوم العنصران مقام العنصر الواحد داخل الجملة كانت الثنائية جزئية .

ـ إن ثمة قانونا عاما يحكم هذه الثنائيات النحوية وينظم تأثيرها النحوي، يتمثل في أنه إذا كانت الثنائية كلية ، يتم بها معنى الجملة كان تأثيرها كليا في عنصريْها معا ، بحالة إعرابية واحدة ، لتشير بذلك التماثل الإعرابي إلى أن العنصرالثاني هوعنصر مكمِّل للأول ـ المماثل له في الإعراب ـ في إتمام دائرة الإسناد الكلي ، الذي به تتحقق الفائدة ، أو المعنى التام الأساسي للجملة ، وذلك مثما يحدث في ثنائية الرفع الكلية ، التي تشمل على : ثنائية الجملة الاسمية ، وثنائية الجملة الفعلية .

وإذا كانت الثنائية جزئية تقوم مقام العنصر الواحد داخل الجملة كان تأثيرها كذلك جزئيا في العنصر الثاني فقط ، لترمز بذلك إلى معناها الجزئي داخل الجملة ، وذلك مثلما يحدث في ثنائية الجر الجزئية ، التي تشتمل على : ثنائية الجار والمجرور ،وثنائية التركيب الإضافي، ومثلما يحدث في ثنائية التبعية الجزئية ، التي تشتمل على ثنائيات التوابع الأربعة المعروفة .

- إن معظم الحالات الإعرابية ـ من رفع وجر وجزم وتبعية ـ ترتبط ارتباطا وثيقا بالثنائية النحوية التي يخضع لها العنصر النحوي ، فالحالة الإعرابية ليست إلا رد فعل لنوع الثنائية النحوية التي يخضع لها العنصر النحوي داخل الجملة ، وذلك على النحو الآتي :

1- **فللرفع ثنائية نحوية** ، وهي ثنائية كلية ؛ لأنها ثنائية الإسناد الكلي الذي يتم به معنى الجملة ، ولذلك فهي تُلزم عنصريها معا حالةَ الرفع ، وتشتمل على ثنائية الجملة الاسمية ، وثنائية الجملة الفعلية .

2- **وللجر ثنائية نحوية** ، وهي ثنائية الإضافة الجزئية ؛ لأنها تقوم مقام العنصر الواحد داخل الجملة ، ولذلك فهي تُلزم عنصرها الثاني حالة الجر. وتشتمل على ثنائية الجار والمجرور ، وثنائية التركيب الإضافي .

3- **وللجزم ثنائيتان** ترتبطان بمعنى الطلب وهما :

الأولى : ثنائية طلبية جزئية ، وهي التي تجزم فعلا واحدا ، وتشتمل على نمطين اثنين، هما :

١ــ فعل الأمر : فهو الأصل في استحقاق الجزم ؛ لأنه تَلزمه علاماتُ الجزم الثلاث لزوما دائما ، من غير أي تأثير من أي عامل خارجي ، بخلاف المضارع الذي لا تلحقه علامات الجزم إلا بعد أن تلحقته زيادتان اثنتان هما : حرف المضارعة ، وأحد الأدوات أو العوامل الجازمة ، والقاعدة التي يُجمع عليها كل النحاة أن المفرد قبل المركب ، وأن ما لا يحتاج إلى علامة قبل ما يحتاج إلى علامة ، ومن ثم فالأمر هو الأصل في استحقاق الجزم ، ولكن حالة الجزم في فعل الأمر تُعدُّ حالة بناء ؛ لأنه لايعتريه رفعٌ ولا نصبٌ ، وعليه فإن فعل الأمر مبني على مايُجزَم هو به ، وليس مبنيا على مايجزم به مضارعه ؛ لأن الفرع هو الذي يُحمل على الأصل وليس العكس .

٢ــ الفعــل المضــارع المســبوق بأحــد الأحــرف الأربعــة التــي تجــزم فعــلا واحــدا. فهـي قـد عملـت الجـزم لأنهـا تـدل علـى معنـى الطلـب بطريـق مباشـر (مـع لام الأمـر ولا الناهيـة) وبطريـق غيـر مباشـر (مـع لـمْ ولمَّـا) ، لعلاقـة القربـى الوثيقـة التـي تربـط بيـن النفـي والطلـب فـي الاسـتعمال العربـي فـي أبـواب النحـو المختلفـة .

والثانية: ثنائية طلبية كلية وهي التي تجزم فعلين وتشتمل على نمطين هما :

١ــ الفعــل المضــارع المجــزوم فــي جــواب الطلــب ، فهـو مجـزوم لأنـه جـوابٌ لطلـب ، وليـس جوابـا لشـرط مقدّر كمـا ذهـب البصريـون ، لأن معنـى الطلـب هـو الأصـل فـي جـزم المضـارع ، ولأنـه لـو كان معنـى الشـرط هـو عامـل الجـزم ، لمـا كان لدينـا فـي النحـو أدوات شـرط جازمـة ، وأخـرى غيـر جازمـة .

٢ــ فعــل الشــرط وجوابــه المجزومــان بعــد أدوات الشــرط الجازمــة ، وهمـا مجزومـان لارتبـاط أسـلوب الشـرط الجـازم بمعنـى الطلـب بطريـق غيـر مباشـر، وعلـى سـبيل المثـال فالمعنـى المقصـود مـن قولـه تعالـى : « إن تنصـروا الله ينصرْكـم « هـو : (انصـروا الله ينصرْكـم) ، ويؤكـد لنـا ذلـك أن أدوات الشـرط غيـر الجازمـة لاصلـة لهـا بمعنـى الطلـب .

ويُعدُّ أسلوب الشـرط بعناصـره الثلاثـة بمثابـة جملـة واحـدة ، تتألـف مـن مسـند إليـه ومسـند ، بدليـل جـواز وقوعـه موقـع الجملـة الواحـدة فـي كثيـر مـن الأحيـان ، إذ يمكـن أن يقـع فـي موقـع جملـة الصلـة ، أو جملـة النعـت ، أو جملـة الخبـر، ومـن ثـم فهـو يُعـد ثنائيـةً كليـة ، وإن كان ثلاثـي الشـكل والتركيـب .

٤ــ وللتبعيــة ثنائيــة نحويــة ، وهـي ثنائيـة جزئيـة ؛ ولذلـك فهـي تُلـزم الثانـي حالـة التبعيـة للعنصـر الأول (المتبـوع)، لتـدل هـذه التبعيـة علـى اتسـاع النطـاق الدلالـي للمتبـوع داخـل الجملـة. وهـي تشـتمل علـى جميـع ثنائيـات التوابـع المعروفـة فـي النحـو العربـي .

٥ــ **أما حالة النصب** فهي حالة إعرابية عامة ، تعم الاسم والفعل المضارع. وهي الحالة الإعرابية الوحيدة التي لا تتقيد بثنائية نحوية ، بل ترتبط بالثلاثية.

فحالة النصب في الأسماء لها ـ على وجه العموم ـ ثلاثة استعمالات :

الأولى : وهي الأصل ، وتكون في حالة استعمالها في الجملة الفعلية كعنصر مبيِّن لجهات وقوع الفعل ـ أوما يقوم مقامه ـ كالمفعولات ، والحال ، والتمييز، والمستثني .

والثانية : وهي الحالة الفرعية ، وتكون في حالة استعمالها في الجملة الاسمية اسمًا لإن وأخواتها ، أواسما لـلا النافية للجنس . فالنصب هنا يُعدُّ حالة عارضة ؛ لأنه مجرد علامة على المسند إليه في المركَّب الثلاثي (الذي يتألف من إنَّ واسمها وخبرها) ، للتفرقة بين حالة المسند إليه في الثنائية الاسمية النحوية ـ التي هي الرفع وهي الأصل ـ وحالته في الثلاثية الاسمية النحوية .

والثالثة : في حالة النداء ، فالأصل في المنادى النصب ، ولكنه ليس منصوبا بفعل محذوف وجوبا تقديره (أدعو) ـ كما يذهب جمهور النحاة ـ لأن هذا التقدير يجعل من أداة النداء والمنادى جملة تامة مستقلة ، ومنفصلة تماما عن جملة النداء التي بعدها ، والتي تُعد الغاية الحقيقية من النداء ، بل هو منصوب على النداء ، على أساس أن المنادى عنصر ثالث متعلق بالثنائية التي بعده ، فعلية كانت أو اسمية .

ومن ثم فالنصب في الأسماء يرتبط غالبا بالثلاثية النحوية ، ولكن هذه الثلاثية ليست منعزلة عن الثنائية ، بل لابد أن تتعلق بها ، **فالثنائية هي الأصل ، ولولا الثنائية ما كانت الثلاثية .**

أما نصب الفعل المضارع فهو بفعل هذه الثنائية الجزئية التي تجمع بينه وبين تلك الحروف التي يُنصب المضارع بعدها .

قائمة المصادر والمراجع :

١- الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد. د.ت. . شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. دار إحياء الكتب العربية. القاهرة. مصر.

٢- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد. (١٩٥٧). أسرار العربية تحقيق محمد بهجة البيطار. دمشق . سوريا.

الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد. (١٩٩٣). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .المكتبة العصرية. صيدا.بيروت.

٣- البغدادي، عبد القادر بن طاهر بن عمر.(١٢٩٩هـ). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب.طبعة بولاق.القاهرة.

٤- ابن جني ، أبو الفتح عثمان بن جني .(١٩٨٦).الخصائص تحقيق محمد على النجار.ط٣.الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة.

٥- حسان، تمام.(١٩٩٤). اللغة العربية معناها ومبناها . دار الثقافة . الدار البيضاء . المغرب.

٦- ابن الخشاب .(١٣٩٣هـ). المرتجل في شرح الجمل تحقيق على حيدر. دمشق.

٧- الراجحي،عبده .(١٩٨٨).التطبيق النحوي .دارالنهضة العربية. بيروت.

٨- السكاكي ، يوسف بن أبي بكر.(١٤١١هـ). مفتاح العلوم . القاهرة.

٩- سيبويه،أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر.(بلا تاريخ). الكتاب تحقيق عبد السلام هارون .ط١.دار الجيل. بيروت.

١٠- السيوطي ،جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر.(١٩٨٤).الأشباه والنظائر في النحو . دار الحديث . بيروت .

١١- الصبان،محمد بن على.(بلا تاريخ).حاشية الصبان على شرح الأشموني. دار إحياء الكتب العربية.القاهرة.

١٢- الصيمري ، أبو محمد عبد الله بن على بن إسحاق.(١٩٨٢). التبصرة والتذكرة للصيمري تحقيق د.فتحي أحمد مصطفى علي الدين . ط١. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي . جامعة أم القرى . مكة المكرمة.السعودية.

١٣- ابن عطية ،جرير.(١٩٧١). ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب تحقيق نعمان محمد أمين طه. القاهرة.

١٤- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله.(١٩٩٤). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق د. رمزي منير بعلبكي . دار العلم للملايين . بيروت .

١٥- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف.(بلا تاريخ). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .مطبعة محمد على صبيح . القاهرة .

١٦- المجاشعي، أبو الحسن .(٢٠٠٧). شرح عيون الإعراب تحقيق د.عبد الفتاح سليم. مكتبة الآداب .القاهرة.

١٧- المبرد، أبو العباس. (١٩٦٣).المقتضب تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة .القاهرة.

١٨- ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن على .(بلا تاريخ) . شرح المفصل للزمخشري . مكتبة المتنبي . القاهرة .

مفرح السيد عبد البر سعفان

ملخص باللغة العربية

للبحث المعنون : (الثنائية النحوية والحالة الإعرابية في النحو العربي)

للدكتور / مفرح السيد عبد البر سعفان

كلية الآداب / جامعة المنوفية

يتناول هذا البحث العلاقة بين الحالة الثنائية والحالة الإعرابية للعنصر النحوي في الجملة. والمقصود بالثنائية النحوية أن يتلازم عنصران ملازمة دائمة، فلا يستغني أحدهما عن الآخَر، وبينهما نوعٌ من الإسناد الذي يربط بينهما. وتتعدد أنواع الثنائيات النحوية ويتباين تأثيرها النحوي في عنصريها وفقا لنوع الإسناد بين طرفيها، فإذا كان الإسناد كليا يتم به المعنى الكلي للجملة كانت الثناية كلية، ومؤثرة في العنصرين معا بحالة إعرابية واحدة ، وإذا كان الإسناد جزئيا يجعل من العنصرين ما يقوم مقام العنصر الواحد داخل الجملة كانت الثنائية جزئية وكان تأثيرها في العنصر الثاني فقط. ويتألف البحث من مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وتعقيب وخاتمة.

تناول المبحث الأول الثنائيات الكلية، وتتمثل في ثنائيات الرفع، وتشتمل على ثنائية الجملة الاسمية ، وثنائية الجملة الفعلية.

وتناول المبحث الثاني الثنائيات الجزئية، وهي نوعان :

ثنائية الجر أو الإضافة، وتشتمل على ثنائية الجار والمجرور وثنائية التركيب الإضافي ، و ثنائية التبعية ، وتشتمل على ثنائيات التوابع الأربعة المعروفة في النحو العربي.

وتناول المبحث الثالث ثنائيات الجزم بين الجزئية والكلية .

وتناول المبحث الرابع حالة النصب بين الثلاثية والثنائية .

وفي التعقيب وضع الباحث تصورا مقترحا لتقسيم أبواب النحو وفقا لفكرة الثنائية النحوية هذه .

Summary in English

For the research entitled: (The grammatical dualism and syntactic state in Arabic grammar)

Dr. Mofreh Al - Sayed Abdul - Bar Safan

Faculty of Arts / Menoufia University

This research deals with the relation between the Dualism state and the syntactic state in the grammatical element in the Arabic sentence.

The research consists of an introduction, a preface , four sections and a conclusion.

The first dealt with the entirely dualism, Represented in nominative dualism and it includes two types, the nominal sentence and the verb sentence.

The second dealt with the partial dualism, which are two types:

Preposition dualism or genetive and includes prepositional phrase and genetive synthesis and apposition dualism which include the dualism of the four subjects in Arabic grammar .

The third dealt with the dualisms of the apocope between the entirely and the partially.

The fourth dealt with the subjunction between duality and trilogy.